

## مناهج العلوم بمراحل التعليم العام

### وحقوق الإنسان البيئية

د. ياسين على محمد المقلحي

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم المساعد

ورئيس قسم العلوم التربوية والنفسية

كلية التربية بالنادرة - جامعة إب

هدف البحث التعرف على مدى تناول حقوق الإنسان البيئية في محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام (الأساسية، الثانوية) في الجمهورية اليمنية، من خلال القيام بالإجراءات الآتية:

- بناء قائمة بمبادئ حقوق الإنسان البيئية الواجب تناولها في كتب العلوم بمراحل التعليم العام، تكونت من تسعين حقاً بيئياً، صنفت في سبعة مجالات لحقوق الإنسان البيئية.
- تحليل محتوى كتب العلوم بلغ عدد دروسها (٧٥٣) درساً، صنفت بـ (١٧٥) وحدة دراسية، وردت في (٢٤) كتاباً مدرسياً بمراحل التعليم العام، على ضوء قائمة حقوق الإنسان البيئية السابقة، وصد أظهرت النتائج ما يلي:
- أن هناك ضعفاً في تناول حقوق الإنسان البيئية ضمن محتوى كتب العلوم (عينة البحث)، حيث بلغ تكرارها (٨٩٣) تكراراً، بنسبة (١٢.٧٢%) من إجمالي التكرارات على المستوى العام.
- أن "كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي" جاء في مقدمة كتب العلوم، حيث تضمن محتواه (٦٤) حقاً، بلغ تكرارها (٧٢٣) تكراراً، بنسبة (١٠.٢٩%). في المقابل جاء كتاب الفيزياء للصف الثاني الثانوي في المرتبة الأخيرة في ترتيب كتب العلوم، حيث تضمن محتواه (٢٣) حقاً بلغ تكرارها (٥٩) تكراراً، بنسبة (٠.٨٤%) من إجمالي التكرارات العام.
- بين التحليل أن المجال الخامس الخاص بحق الحياة في بيئة تظلمها الحماية القانونية هو الأضعف تضميناً، إذ بلغ عدد الدروس التي تناولته (٢٢) درساً، بنسبة (٢.٩%) إلى مجموع الدروس عينة البحث. في المقابل وجد أن المجال السابع والخاص بحق الحياة في بيئة تتاح فيها المشاركة في نشر الثقافة البيئية والتوعوية بها هو الأكثر تضميناً، حيث تناوله (٧٣٣) درساً، بنسبة (٩٧.٣٤%). وفي ضوء النتائج خلص الباحث إلى عدد من التوصيات والمقترحات.

الملخص

3

## مقدمة:

ينفرد الإنسان عن غيره من المخلوقات بمجموعة من السمات التي ترتبط بطبيعته الإنسانية، وبجملة من الحقوق التي تنبثق عن كون الإنسان إنساناً، باعتبارها تمثل مجموعة من المعايير والمبادئ الأساسية التي لا يمكن للبشر أن يحيوا بدونها بكرامة كآدميين، وهي ليست منحة يحق للإنسان أن يتصرف فيها، فيعطئها لغيره -إن أراد- أو يمنعها عنه - إن شاء - فإن من عناية الله بالإنسان وتكريمه له أن خلقه وعصم دمه وماله وعرضه، وأحاط كافة حقوقه بالصيانة، وضمنها بالأمن عليها. ولهذا أصبح من حق الإنسان أن يعيش حياته كريماً كما أراد له الله أن يعيش في بيئة نظفيه وآمنه خالية من الملوثات وبما يتفق مع إنسانيته.

وتواصلًا لذلك التكريم نزلت الشرائع التي تصلح حاله وتحقق سعادته وتحفظ حقوقه، ثم جاءت المواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والإقليمية التي أكدت على حقوق الإنسان عامة والبيئة خاصة، وبالتالي انحصرت جهود المجتمع الدولي في نطاق الحلول السياسية والقانونية والتكنولوجية، وكان الإشكالية في أزمة الحقوق هي إشكالية نصوص وتقنية، وفي الواقع هي أزمة نفوس أغفلت أو كادت دور التربية والتعليم الفاعل في مواجهة الانتهاك الدائم لحقوق الإنسان بتربية الإنسان وإعداده على نحو يمكنه من اتخاذ مبادئ حقوق الإنسان عامه والبيئية خاصة أساساً تقام عليها حياته، فبالترية والتعليم نعد الناس إعداداً يهيئهم على أن يتمثلوا بمبادئ وقيم تلك الحقوق في حياتهم. ومن ثم ينبغي أن تشكل هذه الثقافة والوعي بتلك الحقوق مكوناً رئيساً من العملية التعليمية حماية وتعليماً وتطبيقاً. فالباحثون يعتقدون أن التربية ووسيلتها الرئيسية - المناهج التعليمية ومنها: مناهج العلوم - تلعب دوراً كبيراً في التنوير بحقوق الإنسان عامه والبيئة خاصة وتثبيتها في الفكر والوجدان والسلوك. (Rowe,2005.11). خاصة أن ثمة علاقة بين المناهج التعليمية ونشر ثقافة الحقوق وتعليمها في مختلف المراحل التعليمية، وهذا ما أكدته نتائج الدراسات التالية دراسة شبل بدران (٢٠٠٢)، دراسة مصطفى طنطاوي (٢٠٠٤)، دراسة ثناء عودة عبد الرحمن العدني (٢٠٠٧)، كما تشير نتائج أكثر من دراسة (في: مصطفى طنطاوي ٢٠١١، ١٦٣) إلى أن الاهتمام بنشر ثقافة الحقوق وتعليمها يحقق لدى المتعلمين الوعي بها والعكس صحيح، ومن ثم يفرض هذا مسؤولية تجاه المعلمين نحو الاهتمام بهذا الأمر كل حسب تخصصه وطبيعته منهجه ويبطل القول بعدم وجود ارتباط بين المناهج التعليمية بما فيها مناهج العلوم، وحقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة. وقد أظهرت دراسة في عام

١٩٩٦م لمرصد حماية حقوق الإنسان وهيئة الدفاع عن الموارد الطبيعية في واشنطن الأمريكية أن حالات انتهاك حقوق الإنسان مرتبطة بالتدهور والتلوث البيئي على كل المستويات (على هشام، ٢٠١٢).

ومن هنا تبرز حقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة، كواحدة من القضايا التربوية المهمة في هذا الوقت، الأمر الذي يحتم علينا تضمين هذه الحقوق في المناهج التعليمية ومنها مناهج العلوم بكافة المراحل التعليمية، وذلك انطلاقاً من أن التعلم عن الحقوق يؤدي مباشرة إلى إدراك الواجبات الناتجة عن تلك الحقوق. وهو ما يحقق في النهاية ضمان تعامل الإنسان مع بيئته ومكوناتها بالشكل الذي يكفل حسن استغلالها، واستمرار توازنها وتنميتها بشكل مستدام يضمن رفاهيته ورفاهية الأجيال المستقبلية من بني جنسه.

تأسيساً على ما تقدم تولد لدى الباحث إحساس بضرورة وضع قائمة بحقوق الإنسان البيئية الواجب تضمينها في مناهج العلوم بمراحل التعليم العام (الأساسية، الثانوية)، ومن ثم تقويم مناهج العلوم على ضوءها للتعرف على واقع تضمينها في هذه المناهج التعليمية باعتبارها من الأولويات الأساسية والكفيلة بحماية حقوق الأفراد وبما يتواءم والتوجه الدولي والإقليمي في هذا السياق، ولتصبح هذه الحقوق واجباً وطنياً على الدولة ومؤشراً إيجابياً في هذا المجال، خصوصاً بعد أن أصبحت كثيراً من البلدان ومنها بلادنا أطرافاً في معاهدات دولية موضوعها حقوق الإنسان والبيئة، وهو ما يحمل هذه الدول ومنها اليمن التزامات قانونية وسياسية وتربوية تجاه المجتمع الدولي.

وبالتالي أمكن للباحث تحديد مشكلة البحث كما يلي:

● **مشكلة البحث وأسئلته: تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:**

«ما مدى تناول محتوى كتب العلوم (باعتبارها وثيقة المنهج المكتوبة) بمراحل التعليم العام (الأساسية، الثانوية) حقوق الإنسان البيئية؟»

**ويتفرع منه سؤالان هما:**

١ - ما حقوق الإنسان البيئية التي يمكن تناولها في محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام

(الأساسية، الثانوية) في الجمهورية اليمنية؟

٢ - ما مدى تناول محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام (الأساسية، الثانوية) هذه الحقوق؟

● أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى:

- ١ - إعداد قائمة بحقوق الإنسان البيئية الواجب توافرها في محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام (الأساسية، الثانوية) في الجمهورية اليمنية.
- ٢ - الكشف عن مدى توافر حقوق الإنسان البيئية في محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام (الأساسية، والثانوية) في الجمهورية اليمنية.

● أهمية البحث: تتبدى أهمية هذا البحث في التالي:

- ١ - يوفر البحث قائمة موضوعية بحقوق الإنسان البيئية، يمكن من خلالها تحليل محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام في الجمهورية اليمنية، والحكم على مدى تناولها هذه الحقوق.
- ٢ - يُلقى البحث الحالي الضوء على قضية تعليمية وتربوية مهمة، الأمر الذي يحتم علينا تضمين هذه الحقوق في المناهج التعليمية ومنها مناهج العلوم بكافة المراحل التعليمية، وذلك انطلاقاً من أن التعلم عن الحقوق يؤدي مباشرة إلى إدراك الواجبات الناتجة عن تلك الحقوق .
- ٣ - يوفر الباحث استبيان موضوعي يمكن الحصول من خلاله على المعلومات المتصلة بمجال توافر حقوق الإنسان البيئية في محتوى كتب العلوم بكافة المراحل التعليمية في اليمن والتي ستدفع بالقائمين بإعداد الكتب الدراسية المختلفة في تضمينها هذه الكتب.
- ٤ - يعد البحث بداية لدراسات وبحوث مستقبلية في مجال حقوق الإنسان البيئية في اليمن، إذ لم يجد الباحث - على حد علمه - موضوعاً تصدى إلى دراسة هذه الحقوق ضمن مناهج العلوم بكافة المراحل التعليمية، لذا يمكن أن يعد من البحوث الحديثة في هذا المجال .
- ٥ - يأتي البحث لتلبية العديد من المؤتمرات والاتجاهات الدولية والإقليمية التي تنادي بأهمية هذه الحقوق ودور حمايتها في استقرار بيئة الحياة الكبرى حماية وتعليمياً وتطبيقاً .

● حدود البحث: يُجرى البحث في إطار الحدود الآتية:

- ١ - تحديد حقوق الإنسان البيئية فقط دون الحقوق الأخرى ودون واجباته نحو البيئة .

٢. تحليل كتب العلوم ، دون كتب المواد الدراسية الأخرى بالمراحل التعليمية الأساسية والثانوية دون المراحل التعليمية الأخرى ، والمقررة للعام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .
٣. محتوى كتب العلوم :من مادة مشروحة ، وأنشطة إثرائيه ، وأسئلة ، والرسوم ، الأشكال الواردة في كتب العلوم عينة البحث .
٤. من حيث فئات التحليل: يرصد البحث المجالات الرئيسية لحقوق الإنسان البيئية وما تحتوي عليه من حقوق بيئية فرعية في كتب العلوم بمراحل التعليم العام.
٥. من حيث وحدة التحليل: يستخدم البحث الكلمة والموضوع وحدتين للتحليل .

#### ● مصطلحات البحث:

**الحقوق البيئية :** هي جزء من حقوق الإنسان بشكل عام ، وهي على نفس الدرجة من الأهمية لحقوق الإنسان ، وحصول الإنسان على حقوقه البيئية وضمانها له يعني أنه سيكون قادراً على ممارسة دوره في الحياة والمشاركة الفاعلة في عملية الإنتاج (أحمد اللقاني ، فارعة محمد ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٩) . وقد جاءت الحقوق البيئية في تصنيف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ("Universal Declaration Of Human Rights") الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م في الفئة الثالثة : والتي تسمى "الجيل الثالث من الحقوق" وتشمل حق العيش في بيئة نظيفه ومصونة من التدمير والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية . والتعريف الإجرائي لحقوق الإنسان البيئية :

يعرفها الباحث إجرائياً بأنها : مجموعة من المعايير أو القيم أو المبادئ الأساسية التي توفر للإنسان أن يتمتع بالعيش في بيئة نظيفة وآمنه ، وفي ظل تنمية مستدامة تكفل له حقوق الحالية والمستقبلية ، في العلم والمعرفة و الغذاء والسكن ، والصحة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية ، وبما يكفل أيضاً التوافق مع الطبيعة وحماية البيئة ، ويرى الخبراء بالمنهج بضرورة تضمينها في المناهج التعليمية ومنها مناهج العلوم لتعليمها للمتعلمين في مراحل التعليم العام بالجمهورية اليمنية .

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يستند البحث التربوي الجيد إلى إطار نظري واضح وشامل يعمل على توجيه أعمال البحث ويقدم مبرراً علمياً لكل محور من محاوره، وإلى العديد من الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وبناء على ذلك فإن هذا الجزء من البحث سيتناولهما كما يلي :

- **الإطار النظري للبحث :** يستعرض البحث العديد من النقاط التي يمكن إجمالها بمحورين هما :

**المحور الأول:** التربية والبيئة.

**المحور الثاني:** حقوق الإنسان البيئية ومبادئها الأساسية.

**المحور الأول: التربية والبيئة :** مما لا شك فيه أن الإنسان أصبح اليوم هو مشكلة البيئة الأولى، فالبيئة تعاني

من الأنشطة البشرية المتعددة التي قيدت قدرتها على العطاء، وقيدت طاقاتها وإمكاناتها، وأخلت بتوازناتها .

فبعد أن كان يحاول في البداية حماية نفسه من البيئة، أصبح اليوم يسعى جاهداً إلى حماية البيئة من نفسه

ولا يفهم من هذا القول (حماية البيئة من الإنسان) أن البيئة أصبحت في موقف ضعيف وأن الإنسان هو

القوي . كلا، بل أن هذه البيئة أصبحت خطراً على الإنسان، ولكن الفعل الإنسان نفسه، وذلك عندما تمكن

الإنسان من العيش في بيئة من صنعه، وأصبح يستعمل المواد بتكنولوجيا مستحدثة ومحسنة، نتج عنها

مخلفات تفوق قدرة دورات وسلاسل البيئة الطبيعية على استيعابها، وأنتج مواداً غريبة عن الأنظمة البيئية،

لم يسبق أن كانت ضمن مكوناتها مثل: المبيدات الكيميائية، والبلاستيك، والألياف الصناعية وهنا

تتحقق الجملة التي قالها أحد علماء النفس ((أن الإنسان وليد البيئة)) ولكنه لم يدر أن ذلك الإنسان سيأتي

عليه يوم من الأيام ويعيق تلك الأم التي ولدته ويصبح "قاتلاً للبيئة" (المركز القومي للبحوث، ٢٠٠١ -

راتب السعود، ٢٠١٠ - ياسين المقلحي، ٢٠١٢). لقد أدى التعامل غير العقلاني للإنسان مع البيئة إلى ظهور

مشكلات بيئية خطيرة ذات آثار مدمرة على البيئة، وعلى أهم مكوناتها وهو الإنسان . وذلك عندما بدأ الإنسان

يشعر بخطر التلوث عندما بدأت البيئة تذيبه من الكأس نفسه الذي أسقاها، هو حيث بات الإنسان في عصر

الصناعة يتنفس الهواء الملوث ويشرب الماء الملوث ويأكل الطعام الملوث ومن ثم فإن الإنسان أصبح في دائرة

البيئة جاني ومجني عليه فهو ضحية سلوكياته الخاطئة، فمن الإنسان جاء التلوث وبالإنسان يتم القضاء

على التلوث ومقاومة أسبابه، وبالتالي فالوعي الإنساني بالمشكلة ومن أهم أساليب المواجهة وضبط السلوك

بالتركيز على التنمية البشرية كأساس لإحداث التوازن بين المحافظة على البيئة والتنمية (المركز القومي

للبحوث، ٢٠٠١ - نعمة رقبان وأخريات، ٢٠١٣). ومن ثم وجب على الإنسان أن يحقق توازناً بين متطلباته

وتطلعاته الاستهلاكية المتزايدة مع النمو السكاني، وبين قدرة البيئة على العطاء. ومن هنا تبرز أهمية

التعليم والتثقيف والتنوير والوعي بقضايا علاقة الإنسان ببيئة وحقوقه وواجباته، لأن ذلك هو المدخل السليم لترشيد سلوكه وتبصيره بعواقب أعماله وسلوكياته وقراراته على البيئة. لذا تُعتبر علاقة الفرد ببيئة ( واجباته ومسؤولياته) من المتطلبات الأساسية لتحقيق المواطنة البيئية، فعلى قدر ما تنتظم هذه العلاقة وتكون صحيحة وفعّالة يشعر الفرد بالمواطنة نحو بيئة ومجتمعه (عبد الملك الرفاعي، ٢٠٠٧م: ٢٤٦). إن التربية تشكل محاولة الخلاص من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والعلاقات المعقدة التي تربط الإنسان ببيئة وتساعد على تعرف مشكلاتها وتلافي هذه المشكلات وحلها إذا واجهته. لذا أهتم المربون منذ فترة طويلة بالتأكيد على دراسة البيئة كوسيلة لتحقيق أهداف التربية. وبالتالي فقد اتضح أن دراسة البيئة قد تؤدي أو قد لا تؤدي إلى تربية بيئية عند المتعلمين، لذا فإن الفرق الجوهرى بين دراسة البيئة والتربية البيئية كالفرق بين دراسة العلوم والتربية العلمية، فقد لا تؤدي دراسة العلوم إلى التربية العلمية ولكنها تؤدي إلى ذلك إذا أصبحت وسيلةً لمساعدة المتعلم على التخلق بالخلق العلمى في أشمل صورته ومعانيه فإذا أدت دراسة البيئة إلى تكوين القيم والأخلاق والمدرجات وتنمية المهارات والاتجاهات الضرورية لفهم وتقدير العلاقات المعقدة بين الإنسان وحضارته والمحيط البيوفيزيقي من حوله، فالتربية البيئية في هذا الإطار هي الغاية التي يمكن أن تحقق نتيجة لدراسة البيئة، إذا أكد المعلم بصورة شعورية واعية على أهداف التربية البيئية المختلفة (قسم المناهج وطرق التدريس (بدون)، ٢٢- ٢٣). لذا ظهرت عبر التاريخ الإنساني مجموعة من الآراء والأفكار التي حاولت تحديد مفهوم التربية. إلا أن مفهوم التكيف قد أصبح من أكثر مفاهيم التربية شيوعاً وأصبحت نظرية التكيف، القائلة بأن التربية عملية تكيف أو تفاعل ما بين المتعلم والبيئة التي يعيش فيها، من أكثر النظريات قبولاً لدى المربين في تحديدهم لمعنى التربية. وبمقتضى هذه النظرية تعتبر وظيفة المعلم هي مساعدة المتعلم على تكيف نفسه وفقاً لبيئة، من خلال تعليم المتعلم كي يكون قادراً على القراءة والكتابة، وفهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة التي هو جزء منها واستخدامها بمسؤولية وتعزيز (Ecolate). الذي يعتبر من خصائص الإنسان المربى (Educated) وهو الهدف الأساسي للتربية البيئية، التي تسعى إلى إعداد الفرد الإنساني للعيش الآمن في كوكب الأرض. ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين التربية والبيئة، والتي أفرزت مجالاً تربوياً له أصوله ومبرراته وفلسفته وأهدافه ومحتواه ومستلزمات تعليمه وتقويمه، ألا وهو التربية البيئية (Environmental Education). والتربية البيئية باختصار هي الجانب من التربية الذي يساعد الناس على العيش الآمن في بيئة الحياة

الكبرى، وهو ما يعرف بالمنحنى البيئي للتربية) (The Environmental Approach of Education) (راتب السعود، ٢٠١٠: ٢٠٨- ٢٠٩). إن فهم الإنسان لهذه العلاقة يمثل نقطة البداية التي يمكن إن تساعده على إن يكون الإنسان -هو ذاته - الأداة في علاج ظاهرة التدهور والتلوث البيئي، وضمان البيئة النظيفة والأمنة، حفاظاً عليه هو ذاته، وعلى حياته وحياة الآخرين الذين لهم الحق كله الحياة في بيئته نظيفة وآمنة ومستدامة التنمية. ومن هنا يبدو ضرورة التركيز على أن حماية البيئة والحفاظ عليها من التدهور يجب إن يبدأ بالإنسان، حيث إنه المسئول عن حالات انتهاك حقوق الإنسان البيئية، الأمر الذي يتطلب تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، بما يكفل حمايتها والحفاظ عليها، والعمل على إحداث توافق بين الإنسان والبيئة وعليه مهما سنت الدول من قوانين أو أصدرت تشريعات أو أبرمت موثيق واتفاقيات أو اتخذت حلول ومعالجات تكنولوجية بقصد حماية البيئة من التدهور والتلوث البيئي، فلن تأت كل هذه الحلول والمعالجات بالنتيجة المرجوة منها، فحماية البيئة من التدهور والتلوث مسألة تربوية بالدرجة الأولى، لأنها تدفع الأفراد وتوجههم للتعامل الناجح مع بيئتهم، وإكسابهم أنماط السلوك التي تسعى إلى توطيد احترام هذه الحقوق وصونها عن طريق التعليم والتربية (فاطمة آل خليفة، ٢٠٠٤). ومن هنا تبرز قضية حقوق الإنسان البيئية كقضية تربوية هامة، ينبغي تضمينها في المناهج التعليمية ومنها مناهج العلوم بكافة المراحل التعليمية لتشكّل هذه الثقافة مكوناً رئيسياً من العملية التعليمية، وذلك انطلاقاً من أن التعلم عن الحقوق يؤدي مباشرة إلى إدراك الواجبات الناتجة عن تلك الحقوق، لذلك يمكن تضمين تلك الحقوق في أي موضوع تعليمي في كافة المقررات الدراسية ومنها العلوم، بحيث تُصبح تدريجياً جزءاً من سياق المؤسسات التربوية، ثم المجتمع والدولة، الأمر الذي يحقق في النهاية ضمان تعامل الإنسان مع بيئته ومواردها بالشكل الذي يكفل حسن استغلالها، واستمرار توازنها، وتنميتها بشكل مستدام يضمن رفاهيته ورفاهية الأجيال المستقبلية من بني جنسه.

**المحور الثاني: حقوق الإنسان البيئية ومبادئها الأساسية:** منذ زمن طويل تم الاعتراف بالعلاقة القائمة بين حماية البيئة وحماية الإنسان وحقوقه الأساسية، فميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥م والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، يعترفان بحق الإنسان في التواجد والحياة الصحية الهادئة والأمنة، وهذا إقرار ضمني وغير مباشر لحق الإنسان في الحياة في بيئة نظيفة، خالية من التلوث، ولكن بدأت علاقة الارتباط الصريحة بين حماية البيئة وحقوق الإنسان في عام ١٩٦٨م والتي أقرت العلاقة بين البيئة والحقوق الأساسية الإنسانية

الأخرى . وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة لعام ١٩٧٢م ، تم إعلان أن ((البيئية بعنصرها، العنصر الطبيعي والعنصر الذي صنعه الإنسان نفسه هما أساسيان لرفاهة والكمال تمتعه بحقوقه الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة ذاتها )) . وفي عام ١٩٨١م تم التوجيه العالمي المباشر لحق الإنسان الحياة في بيئة نظيفة وذلك من خلال الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان ، كما أقر مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢م ، بالبند رقم (٢١) تأثيرات الاقتصاد والعملة علي البيئة .و ذلك بحق أجيال المستقبل في بيئة صحية سليمة ، وبتنمية مستدامة (علي هشام، ٢٠١٢ - دينة شيلتون، ٢٠١٢) لذا يرى علي هشام (٢٠١٢) بان دراسة موضوع حق الإنسان في بيئة نظيفة ينبغي أن يتم تناوله ضمن سياقه الطبيعي أي أن من خلال دراسة العلاقة بين البيئة والسياسة ، والنتيجة الطبيعية لتفاعلات السياسة Environment politics والبيئة هو ظهور سياسات بيئية Environment policies ، إن مدى فعالية هذه السياسات يرتبط بدرجة الوعي السياسي البيئي ودور المجتمع المدني ، و حتى يتسنى لنا وضع تصور كامل لكيفية التعامل مع قضية حقوق الإنسان والبيئة يجب الأخذ بعين الاعتبار توظيف الأربعة المكونات الرئيسية التالية والتي تربط ما بين البيئة والسياسة :

١ - ماهية حقوق الإنسان البيئة: لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يشكل أول إجماع أخلاقي دولي حول ما ينبغي للناس توقعه من المجتمع المدني من الحريات المدنية الشخصية وحقوق الإنسان المتراوحة ما بين حرية الكلام إلى الحرية في الحد من التعذيب ، وكذلك الحق في الحصول على الصحة، والذي شكل نقاط التقاء بين الحركات البيئية وحركات حقوق الإنسان نظراً للترابط بين حق الإنسان في بيئة نظيفة وفي تنمية مستدامة وحقه في العلم والغذاء والمأكل (نتاج عملية التنمية). لذا فقد تم تصنيف حقوق الإنسان إلى ثلاث فئات في الوثائق الدولية أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي (ثناء ، عبد الرحمن ، ٢٠٠٧: ١٦٣):

- الحقوق المدنية والسياسية : وتسمى "الجيل الأول من الحقوق" وتشمل : الحق في الحياة ، والحرية ، والأمن ، وعدم التعرض للتعذيب ، وحرية الرأي والتعبير .

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية : وتسمى "الجيل الثاني من الحقوق" وتشمل : الحق في العمل ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، والمستوى اللائق من المعيشة والمأكل والمأوى .

-الحقوق البيئية والثقافية والتنمية : وتسمى "الجيل الثالث من الحقوق" وتشمل : حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير ، والحق في التنمية الثقافية والسياسة والاقتصادية والبيئية .

فمنذ عام ١٩٨٦م وحتى عام ٢٠٠٢م والذي شهد قمة الأرض العالمية الثانية مروراً بقمة الأرض الأولى في عام ١٩٩٢م والتي تضمنت ٢٧ بنداً خاصة بالمبادئ والقيم البيئية والتي ركزت من ١٠ - ٢٠ علي ما يجب علي الدول أن تتعهد به لتوفير بيئة نظيفة تحفظ حياة البشرية، وفي توفير الطاقة المتجددة والأمنه والرخصه، والتخلص من النفايات بأساليب صحية وآمنه، وبالتالي كان هذا المؤتمر بمثابة مظاهرة دوليه تنبه مختلف دول العالم إلى الخطر، الذي يهدد الإنسان ويهدد تمتعه بحق الحياة في بيئة نظيفة خاليه من التلوث، فقد أصدرت الهيئة العامة للأمم المتحدة عدة قرارات وإعلانات ركزت على العلاقة بين نوعية البيئة وتمتع الإنسان بحقوقه الأساسية، وقد توجت هذه القرارات بقرار الهيئة في عام ١٩٩٠م في حق الأفراد في الحياة في بيئة مناسبة لصحتهم ورفاهيتهم (علي هشام، ٢٠١٢).

لذا تبنى المجتمع الدولي العديد من القرارات والمواثيق والمبادئ التي ركزت على العلاقة بين نوعية البيئة وتمتع الإنسان بحقوقه الأساسية بما فيها حقوق الإنسان البيئية ومنها (ثناء، عبدالرحمن، ٢٠٠٧، ١٣٦):

١. بروتوكول "مونتريال" لحماية طبقة الأوزون .
٢. ميثاق "بازل" للتقليل من النفايات الخطرة والسيطرة على حركتها.
٣. ميثاق التنوع الحيوي.
٤. ميثاق إطار الأمم المتحدة للتحكم في المناخ.
٥. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة.
٦. إعلان ريو.

وفي ضوء ما سبق فالحقوق البيئية، هي جزء من حقوق الإنسان بشكل عام، وإذا كانت حقوق الإنسان مهمة وأساسية. فإن الحقوق البيئية على نفس الدرجة من الأهمية، لأن حصول الإنسان على حقوقه البيئية وضمائها له يعني انه سيكون قادراً علي ممارسة دوره في الحياة والمشاركة الفاعلة في عملية الإنتاج والتنمية (احمد للقاني، فارعة محمد، ٢٠٠٣ : ٢٠٩). أما عن مفهوم البيئية النظيفة ومكوناتها كما يراها علماء البيئية، حيث يقصد بالبيئة النظيفة الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويمارس فيه أنشطته المختلفة دون أن يحدث الخلل في مكوناتها.. فلم يترك الإنسان مكوناً من مكونات البيئة المختلفة دون أن يتدخل ويجري عليه تعديلات مختلفة بوعي أو دون وعي

، مما يؤدي إلى الإخلال بالعلاقات والتفاعلات الطبيعية به. إن الناظر إلى حال بيئة الحياة الكبرى وما آلت إليه مع مطلع القرن الحادي والعشرين يُصاب بالدهشة والألم ، فحال السكان لا يدعو للتفاؤل، وحال الهواء لا يسر، وحال الماء مرعب، وحال التربة مخيف، وحال التنوع البيولوجي لا يبشر بالخير (راتب السعود ، ٢٠١٠ : ١٣٢)، لذا فهناك ملامح يجب أن تتوفر في أي بيئة نظيفة تتمثل في الآتي:

١. الهواء النقي الخالي من الملوثات .
٢. الماء الصالح للشرب والاستخدام والخالي من التلوث.
٣. الهدوء والخلو من الضوضاء.
٤. توفر الغذاء النظيف والصحي الخالي من التلوث .
٥. خلو البيئة من المواد المشعة ( التلوث الإشعاعي) .
٦. توفر عنصر التربة النظيفة الخالية من التلوث.
٧. خلو البيئة من التلوث الكهرومغناطيسي.

ب -تدخلات قضايا البيئة وحقوق الإنسان : البيئة هي الإطار أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية ، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ، ويمارس فيه كافة علاقاته مع أقرانه من بني جنسه ، ويشمل هذا الوسط مجموعة من المكونات الحية ، وغير الحية دائمة التفاعل مع بعضها بشكل مؤثر وفاعل (السيد شهده ، ٢٠٠٩) . نجد أن هذا المفهوم قد ربط مفهوم البيئة بمفهوم التنمية في علاقة تبادلية : فالبيئة هي عنصر مؤثر على التنمية ، ومن ناحية أخرى هي متأثرة بالتنمية ومرتبطة بمحاولة الإنسان لتحقيق هذه التنمية بشكل فعال لتحسين أحواله المعيشية في هذه البيئة ، وبالتالي الحفاظ على بقائه وبقاء البيئة المحيطة به (أحمد شجاع الدين ، ٢٠١٠) . لذا يشير المفهوم إلى أن التجاوزات على حقوق الإنسان والبيئة هي محصلة علاقة غير متوازنة بين التنمية والبيئة ، فالبيئة المستدامة تنحاز دوماً للعدالة وتحقيق التوازن الفطري بين احتياجات الإنسان ومتطلبات البيئة . ولعل هذا يشير إلى معنى مهم هو أن أبناء أجيال المستقبل لهم نصيب من المفترض أن يكون عادلاً في موارد البيئة ، ولذلك فإن الإنسان في الوقت الحاضر لابد أن يكون منصفاً لأجيال المستقبل ويعمل على التنمية المستدامة الحقيقية .وهذا ما أشار إليه تقرير مستقبلنا المشترك في عام ١٩٨٧م وتبنيه عالمياً في مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢م والتأكيد عليه من

خلال المؤتمرات الدولية المتعاقبة ، فقد أعيدت نظرية التنمية لتتنصر للإنسان الذي أهملته مسارات التنمية بدون حدود لفترة طويلة ، فالدعوة إلى تلبية حاجات الأجيال الحالية بدون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة تبرز وتدعم فكرة العدالة مع الحفاظ علي محدودية التنمية، ولا ننسى هنا أن عملية التوافق هذه ما بين التنمية والبيئية تواجه مصاعب جمة لما لها من تداخلات وترابطات متشابكة بكل مجالات البيئة من اقتصاد ، وصحة ، تجارة وتعليم .. ولعل هذا يرجع إلى وجود صعوبات تواجه عمليات دمج الإرادة السياسية مع الموارد الاقتصادية والفنية والمعرفة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية والتغيرات في السلوك الاجتماعي لأبناء المجتمع المحلي المعنى بالأمر (أحمد شجاع الدين، ٢٠١٠ - علي هشام، ٢٠١٢) والواقع أننا نسير نحو حدود لا يمكن تجاوزها أو السكوت عنها في إتلاف الأنظمة البيئية وفي استهلاك الوقود الحفري ، ولذلك يجب الاهتمام بل والاستعداد لحدوث تغيرات ستؤدي إلى صياغة اقتصاد ومجتمع مستديم sustainable حيث أن الاستدامة أو قابلية الدوام هي المبدأ الجديد الذي ينص علي أن النمو الاقتصادي والتطور لا بد أن يقوموا ويحافظ عليهما sustainable ضمن الحدود الذي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع من خلال العلاقات المتبادلة بين البشر و سلوكياتهم وبين المحيط الحيوي والقوانين الفيزيائية والكيميائية التي تحكمه . ومبدأ الاستدامة يعني أن تحقيق مستوى معقول من الرخاء والأمن لشعوب الدول الأقل تطوراً يعد أمراً أساسياً لحماية التوازن البيئي، وبالتالي لاستمرار رخاء الشعوب الغنية ، وبذلك تكون حماية البيئة والتنمية الاقتصادية صنوين يكمل أحدهما الآخر وغير متضادين على الإطلاق (سعيد محمد، آخرون، ٢٠٠٥ : ٢٩٤).

ولكن الإنسان نسي أو تناسى في غمرة تقدمه أنه عنصر مكمل لعناصر البيئة ، وبذلك انفصل عن الطبيعة التي وهبها الخالق عز وجل له وأصبحت بالنسبة له بمثابة مخزناً ضخماً للخيرات والثروات، فبدأ يستغل ما بها من المخزون الحفري للطاقة، المعادن واستخدم تقنيات تدعم المقولة الشائعة " لا حدود لمقدور الإنسان على التحكم في الطبيعة " وكان همه هو الاستمتاع بهذه الموارد والخيرات وقضاء حاجاته الآنية بصورة أنانيه ، دون التفاته إلى المستقبل ، وهي الحالة التي يمكن أن تسميها " الغياب المرحلي للقدرة على تحقيق الاستدامة " وهي الحالة السائدة حتى اليوم ! ويتضح ذلك في الرغبة الملحة في التطوير مهما كان الثمن البيئي لذلك باهظاً ، حيث شهدت الدول النامية خلال العقدین الماضيين نضوباً واسع النطاق للموارد البيئية وتدهورها مما دفع ملايين اللاجئین البيئيين إلى اجتياز الحدود الوطنية ضماناً لحياتهم .

وبذلك أدت فكرة التنمية التي لا تقوم على مبدأ الاستدامة إلى قيام الثروات وتحقيق الرفاهية والرضا لحوالي ٥/١ (خمس) أفراد الجنس البشري فقط .

❖ - إن العلاقة بين التنمية والبيئة علاقة وثيقة جدا ، حيث تؤثر كل منها في الأخرى وتعتمد عليها ، ومع ذلك فقد أثارت تلك العلاقة كثيراً من القلق والمخاوف على مستقبل البشرية وحقوقها ، كما دار كثيراً من الجدل والنقاشات حول ضرورة الاهتمام بالبيئة والمحافظة على مواردها من أجل حقوق الأجيال القادمة ، ولا يزال الخلاف قائماً حول المدعي الذي يجب أن تسير عليها عمليات التنمية وما تتحمله البيئة جراء ذلك من تبعات ، وعلى ذلك ظهرت اتجاهات حول تلك العلاقة تمثلت بالمدارس التالية (سعيد محمد وآخرون ، ٢٠٠٥ : ٣٠١) :

١. مدرسة اللقائين preservationists التي ترى عدم التضحية بأي قدر من الحقوق أو التلوث أو التدهور من أجل التنمية ، وتبرز أهمية المحافظة على البيئة كما هي ومسؤولية أي جيل أن يسلمها للأجيال القادمة دون تعديل أو انتهاك يؤثر سلباً عليها ، ورغم عدم قبول هذا التفكير المتشدد ، إلا أنه انبثق منها مدرستان هما : مدرسة البيئيين Environmentalists ، ومدرسة المحافظين Conservationists الذين يرون ضرورة المحافظة على البيئة وانتقاء ما يلزم عمليات التنمية ، وتنتمي حالياً جماعة الخضر The Green لهذه المدرسة وهم أقل قبولاً للتغيرات البيئية : وهناك من يرى أنه لا يمكن منع التلوث نهائياً وهم المدرسة التالية :

٢. مدرسة الاقتصاديين Economists ، لأنها ترى أنه بعد مرحلة معينة فإن تكاليف إزالة المزيد من التلوث ستفوق عائدها ، وعلى النقيض تماماً من المدارس السابقة هناك المدرسة الآتية :

٣. مدرسة الاستغلاليين Exploiters حيث يرون مواصلة عمليات التنمية بلا تحفظ ، وذلك تلقائياً ، وان عجزت عن ذلك تنمية تراكم النفايات وزيادة حدتها ، فإن التقنية الحديثة تستطيع معالجتها بل واستحداث موارد جديدة للأجيال القادمة

وفي ظل هذه المشاكل المتراكمة التي جاءت كنتاج لاختلاف وتصارع وجهات النظر والفكر حول البيئية والتنمية وسيطرتها على مراكز اتخاذ القرار في مختلف مناطق العالم ، وقد أثار وسوف يؤثر سلباً على الأحوال البيئية ويضعف من حدة مشكلاتها المتعددة والمتشابكة ، إلا أن الاقتراح بالانتقال من مرحلة سياسات التنمية غير المستدامة باتجاه تنمية مستدامة ، يشكل خطوة إيجابية ، وما يهم العالم في هذا السياق بحث

حقوق الإنسان حق الحياة في بيئة نظيفة وقدرة مبادرات التنمية المستدامة على معالجة العلاقات المتبادلة ما بين المجتمعات الإنسانية وسياسات حماية البيئة من خلال تقييم القضايا البيئية أو عملية توجيه للسياسات البيئية وذلك من خلال تحديد الهدف الذي ينبغي تحقيقه. (علي هشام ، ٢٠١٢).

ج - انتهاك حقوق الإنسان البيئية: كان من أهم مخرجات تداخل السياسة وقضايا البيئة خلال العقود الماضية أنه تم التوثيق لعدد كبير من انتهاك حقوق الإنسان البيئية في دول مختلفة من بيئة الحياة الكبرى ، وهذا ما أكدته كل المؤتمرات والإعلانات العالمية بوجود علاقة واضحة بين انتهاك حقوق الإنسان والتدهور البيئي والذي بدوره يعمل على استمرار الفقر ، لان النظم البيئية المتدهورة تنتج محاصيل قليلة لعدد هائل من السكان ، ولذلك فالعلاقة عكسية بين عدد السكان وكمية الغذاء . لذا يقول علماء البيئة أنه عندما يبدأ التدهور فإن النمو السكاني السريع والتدهور البيئي يُغذي كل منهما الآخر ، الأمر الذي يؤدي إلي احتمال حدوث تصدع اجتماعي ، وظهور مشكلات عديدة في البيئة ناتجة عن نقص ملموس في تفهم العلاقة بين النمو السكاني والصراع الاجتماعي . وهذا يتفق مع دراسة أعدّها مرصد حقوق الإنسان وهيئة الدفاع عن الموارد الطبيعية في واشنطن في عام ١٩٩٦م ، والتي أظهرت أن حالات انتهاك حقوق الإنسان مرتبطة بالتدهور والتلوث البيئي ، حيث تؤدي الملوثات البيئية الخطرة إلى أضرار بالغة على حياة البشر من خلال الاعتداء على حقوقهم الأساسية بالعيش في بيئة نظيفة آمنة أو إصابتهم بأمراض متنوعة نتيجة مصادر التلوث المختلفة . وبالتالي أصبح الانتهاك الدائم لتلك الحقوق . يشكل مشكلة خطيرة تكاد تهدد حياة الإنسان نفسه حاضراً ومستقبلاً ، وقد وصل الأمر إلى حالة يمكن وصفها بمرحلة اللاعودة ، هنا يتبادر إلى الذهن سؤال : هذا الحراك السياسي البيئي إلي أين ؟ (ثناء ، عبد الرحمن ، ٢٠٠٧م - علي هشام ، ٢٠١٢ - عبد المنعم القمر ، ٢٠١٢ : ٢٦) الأمر الذي يُحتم علينا مواجهة هذه المشكلة بالأساليب والوسائط المناسبة ، ومن الغريب أن تظل نظرنا للتصدي لهذه الظاهرة أسيرة النظر في مواد الدساتير والتشريعات وفي نصوص المواثيق والاتفاقيات ، وأن تنحصر الحلول والمعالجات في نطاق الحلول السياسية والقانونية والتكنولوجية وحدها هي المطروحة على ساحة التصدي للأزمة وكأن الإشكالية في أزمة حقوق الإنسان البيئية هي إشكالية نصوص وتقنية ، لا نفوس أغفلت الحلول والمعالجات أو كادت دور التربية والتعليم الفاعل في مواجهة الأزمة بتكوين الإنسان الذي يجسد هذه القيم والمبادئ الحقوقية في تعامله مع مكونات البيئة الأخرى ، والذي يتخذ من هذه القيم والمبادئ أسلوب حياة تسيير عليها حياته (حسن عبد العال، ١١٥، ٢٠٠٧) .

٤) **مأسسة حقوق الإنسان البيئية** : لقد جاءت فكرة حقوق الإنسان البيئية في بيئة نظيفة وأمنة ومستدامة كرد على مظاهر الظلم البيئي ، وغياب العدالة البيئية ، وأساليب التنمية غير المستدامة ، والتعدي الانتقائي على الغير بسبب أفكار ومفاهيم ثقافية أو علاقات سياسية واقتصادية وتاريخية يُعد نوعاً من "العنصرية البيئية" التي تحرم البعض حقوقهم في الأرض والموارد والصحة والحماية البيئية ، الأمر الذي يشكل احد أنماط الإساءة إلى حقوق الإنسان البيئية . كذلك تُنتهك الحقوق للشعوب الواقعة على الأطراف أو الحدود السياسية أو الجغرافية للدول . هناك مؤشرات تظهر إن الدول الصناعية والحكومات والمؤسسات المالية الدولية والممولة لمئات المشروعات والاستثمارات التنموية في العديد من دول العالم وخاصة في الدول النامية والفقيرة هي مسئولة بدرجة ما عن الظلم الواقع على الإنسان ومحيطه البيئي ، وذلك لتهاون المنظمات العالمية في التطبيق والمتابعة والمراقبة العادلة والحازمة لعدم جور التنمية والمنفعة المادية على حقوق الإنسان البيئية التي هي من هبات وعطايا الإله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي كرم الإنسان وأحسن صنعة وخلقة . ولهذا أصبح للإنسان حقوق يجب أن تُصان ليعيش حياته كريماً كما أراد له الله أن يعيش وبما يتفق مع إنسانية ، وعلى الحكومات والمنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية تحقيق الحماية والسلام والأمان للإنسان (ثناء ، عبد الرحمن ، ٢٠٠٧) إن مأسسة حقوق الإنسان البيئية لا يمكن أن تتم إلا من خلال تبني أهداف التنمية المستدامة ممثلة بالمساواة بين الأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل . إن عملية مشاركة الجمهور ومؤسسات المجتمع المدني في صناعة القرار التنموي من خلال عملية تقييم الأثر البيئي احد أهم الآليات باتجاه مأسسة حقوق الإنسان البيئية ليمكن المجتمعات من حماية حقوقها البيئية من خلال إتاحة المعلومات البيئية حول حجم ومدى الضرر البيئي للمشاريع التنموية وتبني مبدأ (( من يلوث يدفع الثمن )) للحفاظ على حقوق الإنسان وطبيعة بيئته ومواردها من الانتهاك الدائم لها ( على هشام ، ٢٠١٢) ، (احمد شجاع الدين ، ٢٠١٠) .

ولإفادة مما سبق يحاول البحث الحالي إبراز المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان البيئية من خلال عرض المحاولات التالية لعلماء البيئية: تشير الأدبيات (احمد اللقاني وفارعة محمد ، ٢٠٠٣ : ٢١٣) إلى أن أحد العلماء ويدعي "بييريسوريد" حاول صياغة ما أسماه بقائمة الحقوق البيئية نتيجة إجابته عن عديد من الأسئلة ، كان أهمها :

- ما الحد الأدنى من الحقوق التي تعطي للإنسان ، دون التفريط في صالح المجتمع وحق سائر الأنواع ؟ وقد حدد هذا العالم (٣٢) حقا بيئيا ، وقسم هذه الحقوق إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

**القسم الأول** منها الحاجات والحقوق البيئية الأساسية للفرد ، وهذه بدورها قسمها إلى حقوق

فسيولوجية ونفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، ودينية ومن هذه الحقوق :

أ - الحقوق في التمتع بالضوء ، والحق في تنفس الهواء النقي وخالٍ من المواد السامة ، والحق في الحصول على قدر من الماء يكفي للشرب والنظافة، والحق في الحصول على الغذاء الصحي اللازم ، وغيرها من الحقوق التي يعتبرها هذا العالم أساسية للفرد .

ب - الحقوق والواجبات الرئيسية نحو الجماعة مثل الاستثمار والتخطيط والتشريع والثقافة.

ج - حقوق وواجبات رئيسية نحو الأنواع مثل التباين والإنتاج والعمول والصحة.

كما يشير الأدب البيئي (ثناء ، عبد الرحمن ، ٢٠٠٧: ١٦٧: ١٦٨) إلى أن حقوق الإنسان البيئية تشمل على مجموعة من المبادئ الأساسية التالية :

- الحق في بيئة آمنة وملائمة تضمن الصحة والسلامة للأجيال الحالية دون الانتقاص من حقوق الأجيال القادمة ، ويتمثل ذلك في بيئة خالية من التلوث أو التدهور البيئي أو أية أنشطة تؤثر سلباً على الحياة والصحة العامة ومستوى المعيشة والرفاهية.
- الحق في الاستخدام الأمثل للموارد البيئية الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة ، ويتمثل ذلك في استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام لضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية ، دون الإجحاف بحقوق الأجيال القادمة ، وذلك من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع ، وأيضاً من خلال التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على البيئة ، أي عدم تعريض مكونات البيئة الطبيعية للاستنزاف أو التدهور أو التلوث .
- الحق في الاستثمار الأمثل للموارد البيئية ، ومنع تلوثها ، ويتمثل ذلك في الحصول على المياه الكافية والصحية .
- الحق في استثمار الأراضي بالشكل المناسب ويتمثل ذلك في التوسع العمراني المقنن والمحافظة على الرقعة الزراعية ، والتوسع في استصلاح الأراضي ، والحد من نسبة التصحر ، وتلمح الأرض .

- الحق في بيئة خالية من كافة أشكال التلوث، ويتمثل في بيئة نقية الهواء والماء والتربة والغذاء، خالية من الضوضاء والتلوث الكهرومغناطيسي ومن المبيدات والنفايات .
  - الحق في التمتع بالحياة البرية والطبيعية، ويتمثل ذلك في إدارة المحميات الطبيعية بشكل أمثل، والمحافظة على التنوع الحيوي خاصة النباتات والحيوانات التي يهددها الانقراض .
  - الحق في الحصول على خدمات بيئية، ويتمثل ذلك في وجود معايير للضوضاء، وكافة الملوثات الأخرى، وتوافر أماكن التخلص من النفايات المختلفة، ووجود نظام مراقبة فعال لجودة الهواء... الخ.
  - الحق في التمتع بالملكات الشخصية، وتلقي المساعدات في الوقت المناسب في حالات الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن أنشطة بشرية، وكذلك تلقي تعويضات عن الأضرار الناتجة .
  - الحق في الثقافة والتوعية البيئية ويتمثل ذلك في المشاركة الفعالة في التخطيط وصنع القرارات المتعلقة بالأنشطة البيئية والتنمية، وكذلك الحصول على المعلومات البيئية المختلفة .
- كما إن هناك دراسة واحدة فقط عن التنور البيئي في مجلات الأطفال العربية، تم الإشارة فيها إلى احد الحقوق، وهو حق الأطفال في بيئة آمنة ونظيفة (أماني و عبدا لرحمن، ٢٠٠٢) .
- بينما في دراسة (ثناء، عبد الرحمن، ٢٠٠٧: ١٧٣ - ١٧٤) فقد توصل الباحثان إلى قائمة بحقوق الإنسان البيئية بلغ عددها (٨٠) حقاً بيئياً صنفت في أحد عشر مجالاً لحقوق الإنسان البيئية هي:
- ١ - حق الحياة في بيئة نظيفة خالية من التلوث، وقد اشتمل على (١٢) حقاً بيئياً .
  - ٢ - حق الحياة في بيئة آمنة وقد تضمن على (١١) حقاً بيئياً .
  - ٣ - حق الحياة في بيئة تُستثمر مواردها الطبيعية بشكل أمثل وتضمن (٦) حقوق .
  - ٤ - حق الحياة في بيئة يتم استثمار الحياة البرية والطبيعية فيها والتمتع بها، وتضمن (٦) حقوق .
  - ٥ - حق الحياة في بيئة، تستثمر أرضها بشكل أمثل، اشتمل على خمسة حقوق بيئية .
  - ٦ - حق الحياة في بيئة، يهتم فيها بالتنمية البشرية، اشتمل على (١٠) حقوق بيئية.
  - ٧ - حق الحياة في بيئة تظللها الحماية القانونية، الذي اشتمل على ثلاثة حقوق.
  - ٨ - حق الحياة في بيئة مستدامة التنمية، وقد اشتمل على (١٣) حقاً بيئياً .
  - ٩ - حق الحياة في بيئة يتوافر فيها العديد من الخدمات وتضمن على خمسة حقوق بيئية .
  - ١٠ - حق الحياة في بيئة تتاح فيها فرص المشاركة البيئية، اشتمل على أربعة حقوق .

١١ - حق الحياة في بيئة تُتاح فيها الثقافة البيئية والوعي البيئي وتضمن على خمسة حقوق .  
ومن خلال الأدب البيئي ودراسة (ثناء، عبد الرحمن، ٢٠٠٧) يتضح الاتفاق على مجموعة المبادئ الأساسية لمجالات حقوق الإنسان البيئية والتي ينبغي تناولها في محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام وقد اثنى هذا الأدب على تصميم أداة البحث. فقد اعتمد هذا البحث على هذا الأدب السابق في تقسيم مجالات الأداة إلى سبعة مجالات لحقوق الإنسان البيئية شملت على (٩٠) حقاً بيئياً وهي:

- ١ - حق الحياة في بيئة نظيفة خالية من التلوث وقد تضمن هذا المجال (١٢) حقاً بيئياً .
- ٢ - حق الحياة في بيئة آمنة وملائمة ، وتضمن على (١٣) حقاً بيئياً .
- ٣ - الحق في الاستثمار الأمثل للموارد البيئية والطبيعية واشتملت على (١٣) حقاً بيئياً .
- ٤ - الحق في بيئة مستدامة التنمية والاهتمام بمتطلباتها وتضمن على (١٢) حقاً بيئياً .
- ٥ - الحق في بيئة تظللها الحماية القانونية وقد اشتمل على (١٣) حقاً بيئياً .
- ٦ - الحق في الحصول على الخدمات البيئية الأساسية وتضمن على (١٣) حقاً بيئياً .
- ٧ - حق الحياة في بيئة تُتاح فيها المشاركة بنشر الثقافة البيئية والتوعية بها ، والذي اشتمل على (١٥) حقاً بيئياً .

• **الدراسات والبحوث السابقة :** يمكن استعراض الدراسات والبحوث التربوية التي عنيت بموضوع البحث من خلال الآتي :

• **دراسات وبحوث اهتمت بتقويم تعليم حقوق الإنسان بما فيها البيئية في المناهج التعليمية المختلفة بما فيها مناهج العلوم .**

هناك العديد من الدراسات السابقة التي أجريت بهدف تقويم تعليم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية المختلفة، وقد اختلفت هذه الدراسات في الأسلوب الذي عالجته به هذا الأمر ، فبعض الدراسات عني بتحليل المناهج التعليمية للتعرف على ذلك ومنها دراسة كل من نادية عبد العظيم ومحمد سلام (١٩٩٥) ، دراسة مصطفى السيد (٢٠٠٢) دراسة مصطفى طنطاوي (٢٠٠٤) ، دراسة كل من محمد الخلافي وعبد الكافي الشرجبي (٢٠٠٢) ، وبعض الدراسات عني بتقويم المناهج من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين ومنها دراسة حورية المالكي (٢٠٠١) ، أما عن الدراسات والبحوث التي أجريت بهدف تقويم تعليم حقوق الإنسان البيئية في

مناهج العلوم الدراسية بالبلاد العربية ، وبعد الاطلاع على الدراسات والبحوث وغيرها من أدبيات البحث لم يتم الحصول إلا على دراسة واحدة فقط هي دراسة (ثناء، عبد الرحمن، ٢٠٠٧: ١٦٢ - ٢٢٤) التي هدفت إلى التعرف على مدى تناول حقوق الإنسان البيئية في محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام (الابتدائية - الإعدادية - الثانوية) في جمهورية مصر العربية ، وذلك من خلال قائمة لحقوق الإنسان البيئية تضمنت على (٨٠) حقاً ، صنفت في أحد عشر مجالاً لحقوق الإنسان البيئية ، وقد استخدم الباحثان الجملة أو العبارة الواردة في كل موضوع من موضوعات الكتاب والتي تشير إلى أي من تلك الحقوق البيئية المتضمنة بالقائمة كوحدة للعد والتسجيل عند تحليل محتوى كتب العلوم (عينة البحث) و البالغ عددها ثمانية عشر كتاباً مدرسياً . وقد أوضحت النتائج ما يلي :

- أن محتوى كتب العلوم عينة البحث التي تم تحليلها - وبشكل عام - متواضعة في تناول حقوق الإنسان البيئية ، حيث تراوحت نسبتها المئوية في محتوى هذه الكتب ما بين (١.٢٥% - ٢٦.٢٥%) ، وأن هذا التناول كان ضمناً وبشكل غير مباشر ، وهذا يعكس غياب ثقافة ونشر حقوق الإنسان البيئية وتعليمها في كثير من الدول النامية ومنها مصر .

"أن" كتاب الأحياء للصف الأول الثانوي " جاء في مقدمة الكتب عينة البحث في تناوله لحقوق الإنسان البيئية ، حيث تضمن محتواه (٢١) حقاً بيئياً ، بنسبة (٢٦.٢٥%) ، ثم تلاه "كتاب العلوم والمستقبل للصف الأول الإعدادي - الفصل الدراسي الأول" ، بنسبة (١٨.٧٥%) . وقد احتل كتاب " الكيمياء للثانوية العامة " المرتبة الأخيرة في ترتيب كتب العلوم عينة البحث ، فقد تضمن محتواه حقاً واحداً فقط ، بنسبة (١.٢٥%) .

- دراسات وبحوث اهتمت بتقديم رؤى وتصورات تطويرية لنشر ثقافة الحقوق وتعليمها ، ومنها دراسة يحيى لطفي (١٩٩٦) ، دراسة صالح النصار (٢٠٠٣) ، دراسة منذر شجاع الدين (٢٠٠٦) .
- دراسات وبحوث اهتمت بقياس مدى وعي المتعلمين واتجاهاتهم نحو ثقافة حقوق الإنسان بما فيها الحقوق البيئية : أشارت نتائج الدراسات والبحوث التي عيّنت بالتعرف على مدى وعي المتعلمين بحقوق الإنسان بما فيها البيئية ، إلى أن هناك تبايناً في النتائج التي توصلت إليها يرجع إلى بيئة المتعلمين ، فقد أظهرت نتائج دراسة نجفة الجزائر (١٩٨٩) إلى أن اتجاهات الطلاب معلمي التاريخ نحو أبعاد فكرة

التفاهم الدولي والمتمثلة في دراسة البلاد والثقافات الأخرى ، وحقوق الإنسان والأمم المتحدة ودورها في حل المشكلات وقضية الإنسان وعلاقته بالبيئة كانت ايجابية ( في مصطفى طنطاوي ، ٢٠١١ ، ١٨٢ ) ، وفي دراسة دولية قام بها باروني وآخرون (١٩٩٧) : Bawrne. etal عنت بتقويم مدى فهم الطلاب لحقوق الإنسان بما فيها البيئية وما درسوه حولها في أربع دول هي بتسوانا والهند وايرلندا الشمالية وزيمبابوي ، أظهرت النتائج وجود تفاوت كبير في استجابات الطلاب بالمرحلة الثانوية ، ففي ايرلندا الشمالية أجاب (٩٣.٥%) من الطلاب أنهم لم يتلقوا تعليماً مباشراً حول تعليم الطفل كما أشارت إليها وثيقة الأمم المتحدة ، بينما أجاب ٦٧.٩% من الطلاب في الهند أنهم درسوا ذلك ، وقد تبين أن الدستور الهندي فيه حديث طويل عن حقوق الإنسان بما فيها البيئية مما يجعل المعلم مضطراً للحديث عنها وهو يدرسها .

**التعليق العام على الدراسات والبحوث السابقة:** يتضح من أهداف الدراسات والبحوث السابقة ونتائجها مما يلي :

- أن ثمة علاقة قائمة بين المناهج التعليمية وتعليم حقوق الإنسان بما فيها البيئية في مختلف المراحل التعليمية بغض النظر عن مستوى هذه العلاقة ، حيث أشارت نتائج الدراسات والبحوث التي اهتمت بتقويم حقوق الإنسان والبيئة في المناهج التعليمية إلى وجود قدر ما في محتوى هذه المناهج من مفاهيم وقضايا وقيم حقوق الإنسان ومن ثم يفرض هذا مسؤولية تجاه المعلمين نحو الاهتمام بهذا الأمر ، كل حسب تخصصه وطبيعة منهجه ، ويبطل القول بعدم وجود ارتباط بين المناهج وتلك الحقوق .
- اتفاق جميع الدراسات والبحوث السابقة بان هناك ضعفاً في تضمين مبادئ حقوق الإنسان بما فيها الحقوق البيئية في المناهج عامة ومناهج العلوم خاصة .
- أوضحت بعض الدراسات والبحوث أن تضمين مبادئ حقوق الإنسان بما فيها البيئية في المناهج ومنها مناهج العلوم كان تضميناً غير مباشر وصريح مثل : دراسة (شبل بدران ، ٢٠٠٢) ، ودراسة (ثناء ، عبد الرحمن ، ٢٠٠٧) ، وهو ما لاحظته الباحثة عند قيامه بعملية التحليل . وهذا الوضع يستدعي من القائمين على تخطيط وتطوير المناهج التعليمية بما فيها مناهج

العلوم إعادة النظر، وجعل مفاهيم ومبادئ تلك الحقوق محاور أساسية تدور حولها المناهج باعتبارها تمثل أحد الاتجاهات الحديثة في بناء المناهج وتطويرها .

- قدمت بعض الدراسات والبحوث السابقة رؤى وتصورات حول إعادة تنظيم أو تضمين مفاهيم حقوق الإنسان بما فيها البيئية وتعليمها في المناهج التعليمية في مختلف المراحل التعليمية كدراسة (يحيى لطفي، ١٩٩٦)، دراسة (صالح النصار، ٢٠٠٣)، دراسة (منذر شجاع الدين، ٢٠٠٦).
- أوضحت بعض الدراسات والبحوث السابقة إلى أن هناك علاقة بين اكتساب مبادئ الحقوق والاتجاه نحوها أو الوعي بها، مثل: دراسة (نجفة الجزار، ١٩٨٩)، دراسة (Bawrne . etal1997).
- اتفق هذا البحث مع دراسة (ثناء، عبد الرحمن، ٢٠٠٧) في كونه بحثاً يهتم في جانب منه ببناء قائمة بمبادئ حقوق الإنسان البيئية الواجب تناولها في مناهج العلوم بمراحل التعليم العام، والتعرف على مدى تضمينها في كتب العلوم بالمراحل التعليمية الأساسية والثانوية .
- اختلف هذا البحث عن دراسة (ثناء، عبد الرحمن، ٢٠٠٧) في عدد مجالات حقوق الإنسان البيئية وما تشتمل عليه من مبادئ أساسية تراعي خصوصية البيئة اليمينية، وفي حجم عينه البحث ومحتواها، حيث اشتمل هذا البحث على عينة كبيرة من الدروس بلغ عددها (٧٥٣) درساً، صنفت بـ(١٧٥) وحدة دراسية، وردت في (٢٤) كتاباً مدرسياً، في المقابل بلغ عدد الدروس في دراسة (ثناء، عبد الرحمن، ٢٠٠٧) (١٨٠) درساً في (٦٤) وحدة دراسية وردت في (١٨) كتاباً مدرسياً، كما اختلف هذا البحث عن الدراسة في وحدة التحليل المستخدمة في بعض إجراءات التطبيق وفترته الزمنية، وفي طريقة عرض نتائج التحليل وتفسيرها .

**منهجية البحث وإجراءاته:** من أجل الإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق أهدافه اتبع الباحث الإجراءات والخطوات الآتية :

- ١ - **منهج البحث:** اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي Descriptive Research عند استقراء ومسح البحوث والدراسات وأدبيات مجال حقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة، وذلك للتعرف بكيفية بناء أدوات البحث، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي، حيث الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis وهو أحد الأساليب العلمية الإحصائية التي تهدف إلى تحويل المواد

المكتوبة إلى معلومات رقمية وبيانات عددية كمية قابلة للقياس (رشدي طعيمة ، عبد الرحمن ، ٢٠٠٧ : ١٧٠ - ١٧١) .

٢ - مجتمع وعينة البحث : تمثل الكتب المدرسية المختلفة مجتمع البحث ، أما عينة البحث فتمثلت بتحليل محتوى أربعة وعشرين كتاباً ( انظر الملحق رقم ١ ) لكتب العلوم في مراحل التعليم العام ( الأساسية ، الثانوية ) بالجمهورية اليمنية ، وهي :

- كتب العلوم للصفوف الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع من المرحلة الأساسية في الفصلين الدراسيين الأول والثاني وعددها خمسة عشر كتاباً مدرسياً .
- كتب الأحياء والكيمياء والفيزياء للصف الأول الثانوي، وعددها ثلاثة كتب .
- كتب الأحياء والكيمياء والفيزياء للصف الثاني الثانوي، وعددها ثلاثة كتب .
- كتب الأحياء والكيمياء والفيزياء للصف الثالث الثانوي، وعددها ثلاثة كتب .

ويوضح الجدول التالي عدد الكتب والوحدات والدروس التي تحليلها :

جدول رقم ( ١ ) كتب العلوم المدرسية بمراحل التعليم العام عينة البحث

الوحدات التعليمية	م	اسم الكتاب	الصف	الفصل الدراسي	تاريخ الطبع	عدد الوحدات الدراسية	عدد الدروس	مجموع الكتب
مرحلة التعليم الأساسية	١	العلوم	الأول	١	٢٠١٣م	٨	٢٣	١٥
	٢	العلوم	الثاني		٢٠١٣م	٨	٢٣	
	٣	العلوم	الثالث		٢٠١٣م	١١	٣١	
	٤	العلوم	الرابع	الأول	٢٠١٢م	٥	٢٥	
	٥	العلوم		الثاني	٢٠١١م	٦	٢٩	
	٦	العلوم	الخامس	الأول	٢٠١٣م	٦	١٩	
	٧	العلوم		الثاني	٢٠١٤م	٦	٢٣	
	٨	العلوم	السادس	الأول	٢٠٠٤م	٦	١٩	

	١٩	٦	م٢٠٠٥	الثاني			٩							
	٣٢	٩	م٢٠١٢	الأول	السابع	العلوم	١٠							
	٢١	٦	م٢٠١٣	الثاني			١١							
	٣١	١٠	م٢٠١٣	الأول	الثامن	العلوم	١٢							
	١٩	٦	م٢٠١٣	الثاني			١٣							
	٢٣	٨	م٢٠١٠	الأول	التاسع	العلوم	١٤							
	٣١	٨	م٢٠٠٩	الثاني			١٥							
٩	٣٦٨	٩٩	إجمالي العدد في مرحلة التعليم الأساسي											
									مرحلة التعليم الثانوي					
										٣٣	٧	م٢٠١٣	الأول	الأحياء
								٣٠		٧	م٢٠١٣	الأول	الكيمياء	١٧
								٥٣		٨	م٢٠١٣	الأول	الفيزياء	١٨
								٣٠		٨	م٢٠١٣	الثاني	الأحياء	١٩
								٤٤		١٠	م٢٠١١	الثاني	الكيمياء	٢٠
								٣٧		٩	م٢٠١٣	الثاني	الفيزياء	٢١
								٣٤		٨	م٢٠١٣	الثالث	الأحياء	٢٢
								٧٥		١٠	م٢٠١٠	الثالث	الكيمياء	٢٣
	٤٩	٩	م٢٠١٣	الثالث	الفيزياء	٢٤								
	٣٨٥	٧٦	إجمالي العدد في المرحلة الثانوية											
٢٤	٧٥٣	١٧٥	الإجمالي العام											

أدوات البحث : استخدم الباحث أداتين هما :

**الأولى :** - إستبانة بقائمة حقوق الإنسان البيئية ومجالاتها الواجب تضمينها في محتوى كتب العلوم

بمراحل التعليم العام ( الأساسية ، الثانوية ) ، وقد اتبع الباحث الخطوات التالية :

- ١ - مراجعة أدبيات البيئة والتربية البيئية المتاحة .
  - ٢ - الاطلاع على بعض البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بحقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة .
  - ٣ - الاطلاع على الإعلانات والاتفاقيات والمؤتمرات الخاصة بنشر ثقافة حقوق الإنسان البيئية وتعليمها على المستوى الوطني والعربي والعالمي .
  - ٤ - دراسة استطلاعية على عينة من معلمي المستقبل ومعلمي العلوم بالميدان والموجهين والمهتمين بحقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة ، وذلك بهدف التعرف على حقوق الإنسان البيئية من خلال طرح سؤال مفتوح ( انظر الملحق رقم ٢) .
  - ٥ - في ضوء ما تم التوصل إليه من قائمة بحقوق الإنسان البيئية الأولية ( انظر الملحق رقم ٣)، قام الباحث بعرضها على السادة المحكمين ( انظر الملحق رقم ٤) للوقوف على مدى انتماء هذه الحقوق البيئية إلى مجالات الحقوق الرئيسية ، وإجراء التعديلات اللازمة عليها بالحدف أو الإضافة أو إعادة الصياغة .
  - أ - عدلت القائمة في ضوء آراء ومقترحات المحكمين ، وأصبحت في صورتها النهائية ( انظر الملحق رقم ٥ ) وتم الاستعانة بها في إعداد استمارة تحليل المحتوى . مجيباً بذلك عن السؤال الأول : -
  - ب - ما حقوق الإنسان البيئية التي يمكن تناولها في محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام في الجمهورية اليمنية ؟
- الثانية :** - استمارة تحليل محتوى كتب العلوم (الملحق رقم ٦) وتتكون هذه الاستمارة من ثلاثة أجزاء:
- الأول :** ويتضمن البيانات الخاصة بالكتاب ( اسم المؤلف، عنوان الكتاب ، الجزء ، الصف والمرحلة ، دار النشر ، سنة النشر) .
- الثاني :** ويتضمن مجالات الحقوق البيئية الرئيسية ، التي يجب أن يشتمل عليها الكتاب (وقد احتوت الاستمارة على سبعة مجالات للحقوق البيئية)، يندرج تحتها تسعون حقاً بيئياً ومعدلات تكرارها .
- الثالث :** ويتضمن ما قد يرد بالكتاب من مجالات، أو حقوق الإنسان البيئية لم تشمل عليها استمارة التحليل . وللتأكد من مدى صلاحيتها وضبطها ، ثم عرضها على نفس السادة المحكمين ،الذين اتفقوا على كفاية بنودها في عملية التحليل لكتب العلوم عينة البحث ، وعلى صلاحيتها لتحقيق الهدف الذي أعدت له .
- ٣ - تطبيق أدوات البحث :

- أ - قام الباحث بتحليل الكتب في الفترة من مارس ٢٠١٣م حتى نوفمبر ٢٠١٣م.
- ب - خصص الباحث لكل كتاب استمارة لرصد مجالات الحقوق البيئية، وما يندرج تحتها من حقوق الإنسان البيئية ومعدلات تكرارها.
- ت - قام الباحث بعمل جداول إجمالية خاصة بكتب كل صف، وذلك من حيث مجالات حقوق الإنسان البيئية الواردة بها، وما تشتمل عليه من حقوق بيئية فرعية، ومعدلات تكرارها .
- ث - قام الباحث نفسه بتحليل محتوى الكتب مرة أخرى، نظراً لطبيعة عينة البحث الخاصة، حيث اشتملت على عينة كبيرة من الدروس الواردة في أربعة وعشرين كتاباً مدرسياً، ولكن بفارق زمني قدره خمسة أسابيع بين التحليل الأول والتحليل الثاني، وذلك للتأكد من ثبات التحليل .
- ج - تم حساب معاملات الثبات بين التحليلين باستخدام معادلة هولستي (Holsti , 1982, 180) وقد تراوح معامل الاتفاق ما بين (٩٣ - ٩٩%) على مستوى كل كتاب، (٩٨%) على المستوى العام، وهي درجة ثبات مرتفعة، وهذا يعني أن هناك اتفاقاً بين التحليلين على مجالات الحقوق البيئية، وما تشتمل عليه من حقوق الإنسان البيئية مما يدل على صلاحية الأداة للتحليل، وبالتالي يمكن الوثوق بنتائج التحليل بدرجة كافية (انظر ملحق رقم ٧).

#### نتائج التحليل وتفسيرها ويشتمل تحليل البيانات وتفسيرها على مستويين :

**الأول : التحليل المجمل :** ويتناول مجالات حقوق الإنسان البيئية الرئيسية في محتوى كتب العلوم لمراحل التعليم العام بالجمهورية اليمنية، وذلك للوقوف على النتائج الآتية:

- أ - ترتيب كتب العلوم ( عينة البحث )، وفقاً لعدد حقوق الإنسان البيئية في محتواها.
- ب - ترتيب مجالات حقوق الإنسان البيئية الرئيسية، وفقاً لعدد الدروس التي تتناولها .
- الثاني : التحليل المفصل :** ويتناول كل مجال على حده، وذلك بحسب ترتيبه بين مجالات الحقوق البيئية الأخرى، وذلك لمناقشة النتائج التالية:

- أ - ترتيب كتب العلوم وفقاً لعدد حقوق الإنسان البيئية التي يشتمل عليها كل مجال.
- ب - ترتيب حقوق الإنسان البيئية التي يشتمل عليها كل مجال وفقاً لعدد الدروس التي تتناولها مجبياً
- بذلك عن السؤال الثاني :

- ما مدى تناول محتوى كتب العلوم بمراحل التعليم العام(الأساسية، الثانوية) لحقوق الإنسان البيئية؟



وبالنظر إلى الجدول السابق الذي يوضح مدى تناول مجالات حقوق الإنسان البيئية الرئيسة في محتوى

كتب العلوم بمراحل التعليم العام (الأساسية، الثانوية) في الجمهورية اليمنية، يمكن ملاحظة الآتي :

أ - أن التحليل لكتب العلوم (عينة البحث) أظهر - وبشكل عام - أن هناك ضعفاً في تناول حقوق الإنسان البيئية ضمن محتوى موضوعاتها ، حيث بلغ عددها (٨٩٣) حقاً بيئياً، بنسبة بلغت (١٢.٧٢٪) من إجمالي التكرارات على المستوى العام. ويرى الباحث أنها نسبة تضمين غير كافية وفقاً لطبيعة البحث الحالي ، الذي أشتمل على عينة كبيرة من الدروس الواردة في أربعة وعشرين كتاباً، وهذه النتيجة تتفق وما توصلت إليه دراسة (ثناء، عبد الرحمن، ٢٠٠٧).

ب - أظهر التحليل أن "كتاب الأحياء للصف الثالث من المرحلة الثانوية" جاء في مقدمة كتب العلوم عينة البحث في تناوله حقوق الإنسان البيئية، حيث تضمن محتواه (٦٤) حقاً بيئياً، بلغ عدد تكرارها (٧٢٣) تكراراً، بنسبة (٢٩ ، ١٠٪) من إجمالي التكرارات على المستوى العام. ثم تلاه "كتاب الكيمياء للصف الثالث من المرحلة الثانوية" حيث تضمن محتواه (٦٠) حقاً ، بلغ تكرارها (٦٠٩)، بنسبة (٨.٦٥٪). وهذا يعكس طبيعة المحتوى في الكتابين، وخاصة تلك الموضوعات وثيقة الصلة بالبيئة، والتي تضمنت العديد من تلك الحقوق المتضمنة في قائمة حقوق الإنسان البيئية . في المقابل أظهر التحليل أيضاً أن كتابي "الفيزياء للصفين الأول والثاني من المرحلة الثانوية" جاء في المرتبة الأخيرة في ترتيب كتب العلوم عينة البحث، فقد تضمن محتواه على التوالي (٢٤)، (٢٣) حقاً بيئياً، وبلغ تكرارهما على التوالي (٦١)، (٥٩) تكراراً، وقد بلغت نسبتهما في التضمين على مستوى التكرارات العام على التوالي (٠.٨٧٪، ٠.٨٤٪). ويشير الباحث هنا إلى أن هذا الترتيب لا يتفق وما توصلت إليه دراسة (ثناء ، عبد الرحمن ، ٢٠٠٧ : ١٧٦) التي خلصت إلى أن "كتاب الإحياء للصف الأول الثانوي" جاء في مقدمة كتب العلوم الثمانية عشر في تناول الحقوق البيئية ، حيث تضمن محتواه (٢١) حقاً ، بنسبة (٢٦.٢٥٪) من إجمالي عدد الحقوق البالغة (٨٠) حقاً بيئياً . ثم تلاه "كتاب العلوم والمستقبل للصف الأول الإعدادي الفصل الدراسي الأول"، حيث تضمن محتواه (١٥) حقاً، بنسبة (١٨.٧٥٪)، وأن "كتاب الكيمياء للثانوية العامة" قد احتل المرتبة الأخيرة في ترتيب كتب العلوم عينة البحث، والذي تضمن محتواه حقاً واحداً فقط، بنسبة (١.٢٥٪) من إجمالي عدد الحقوق البيئية البالغة (٨٠) حقاً.

ت - بين التحليل أن المجال الخامس للحقوق البيئية الخاص بحق الحياة في بيئة تظلمها الحماية القانونية هو الأضعف تضميناً في محتوى كتب العلوم في مراحل التعليم العام ( الأساسية ، الثانوية ) حيث احتل الترتيب الأخير في ترتيب مجالات حقوق الإنسان البيئية ، إذ بلغ عدد الدروس التي تناولته (٢٢) درساً ، بنسبة (٢.٩٪) إلى مجموع الدروس عينة البحث . في مقابل ذلك نجد أن المجال السابع والخاص بحق الحياة في بيئة تُتاح فيها المشاركة بنشر الثقافة البيئية والتوعية بها هو الأكثر تضميناً

في محتوى كتب العلوم في صفوف مراحل التعليم العام، حيث احتل الترتيب الأول، إذ عنى به (٧٣٣) درساً، بنسبة (٩٧.٣٤٪) إلى مجموع الدروس عينة البحث. يليه المجال الأول الخاص بحق الحياة في بيئة نظفيه خالية من التلوث الذي جاء في الترتيب الثاني بنسبة (٧٥.٤٪)، أما المجال الثاني الخاص بحق الحياة في بيئة آمنة وملائمة فقد أتى في الترتيب الثالث بنسبة (٦٢.٩٪)، يليه المجال الثالث الخاص بالحق في الاستثمار الأمثل للموارد البيئية الذي احتل الترتيب الرابع بنسبة (٥٧.١٪)، بينما شغل المجال الرابع الخاص بحق الحياة في بيئة مستدامة التنمية الترتيب الخامس بنسبة (٥٢.٩٪)، يليه المجال السادس الخاص بالحق في الحصول على خدمات بيئية أساسية الذي جاء في الترتيب السادس وقبل الأخير، إذ اهتمت به (١٧٦) درساً، بنسبة (٢٣.٤٪) إلى مجموع الدروس وعددها (٧٥٣) درساً.

ث - أن تناول حقوق الإنسان البيئية في معظم محتوى دروس كتب العلوم كان تضميناً غير مباشر أو صريح، وهو ما لاحظته الباحثة عند قيامه بالتحليل وأكدت دراسة (ثناء، عبد الرحمن، ٢٠٠٧) التي أشارت إلى أن تناول حقوق الإنسان البيئية كانت جميعها بطريقة غير مباشرة. الأمر الذي يتطلب من القائمين على تخطيط وتطوير المناهج التعليمية إعادة النظر وجعل مفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان البيئية محاور أساسية تدور حولها مناهج العلوم باعتبارها تمثل أحد الاتجاهات الحديثة في بناء المناهج وتطويرها.

ج - بين التحليل أن تناول مجالات حقوق الإنسان البيئية يختلف من صف إلى صف دراسي آخر، ويرى الباحث أن هذه النتائج تُظهر تبايناً في نسب تناول تلك الحقوق على مستوى صفوف المراحل التعليمية المختلفة، وهذا ما لاتفق وطبيعة المراحل النمائية للمتعلمين في كل مرحلة تعليمية، حيث يشير علماء النفس التربوي بأنه ليس بالإمكان بناء محتوى منهج سليم دون النظر إلى الخصائص النمائية للمتعلم الذي يوضع له هذا المنهج. فاختيار محتواه ومفاهيمه وقيمه وتحديد حجمه يجب أن يكون متدرجاً في الاتساع والحجم تصاعدياً من الصف الأول لمرحلة التعليم الأساسي وحتى الصف الثالث من المرحلة الثانوية، وهو ما لم يعكسه واقع محتوى كتب العلوم الحالية لمراحل التعليم العام في الجمهورية اليمنية (أحمد الصمادي وآخرون، ١٩٩٧، ٨٠ - ٨١).

ح - كما اختلفت نسب تناول كل حق من حقوق الإنسان البيئية على مستوى المجالات أو الحقوق الفرعية في محتوى كتب العلوم لصفوف مراحل التعليم العام. وهنا يجد الباحث أن هناك إغفالاً - بقصد أو بدون قصد - لمعيار التوازن من قبل واضعي مناهج العلوم، وعليه لا بد من إعادة النظر حتى لا يطغى تعلم حق من حقوق الإنسان البيئية على حساب حق آخر. وقد يعزى انخفاض نسبة المجال الخامس الخاص بحق الحياة في بيئة تظلمها الحماية القانونية، أو إغفال هذا المجال من دروس كتب العلوم إلى أن هناك من يرى أن موضوعاته من اختصاص كتب الدراسات الاجتماعية، ولا يجب أن تتضمنها دروس

كتب العلوم ، وهذا لا يتناسب وأهمية هذا المجال في حماية البيئة من الاعتداءات التي باتت تقع على كل عناصرها بلا استثناء، على أن القوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تقي من المشكلات البيئية، وتحول دون وقوعها، وعلى وجه الخصوص مشكلة التلوث، غير مقللين من أهمية قوانين العقوبات الرادعة والحازمة على كل من يتعدى على البيئة، وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الناس من الاعتداء على البيئة خشية العقاب، ولا بد هنا من الاهتمام بالقانون الدولي وإيجاد صيغة ما لإلزام الدول باحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية بخصوص البيئة. ولذا فإن الإنسان مقيد بمراعاة الاعتدال، وملتزم بتجنب الإسراف، والابتعاد عن البطر والتجبر، وكل مامن شأنه الإخلال بالتوازن البيئي، قال تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) (الفرقان: ٦٧). و المطلوب اليوم، أكثر من إي وقت مضى، تبنى سياسة بيئية جديدة، تقوم على خمس مرتكزات (راتب السعود، ٢٠١٠، ٢٧٩ - ٢٨١) وهي:

- ١ - الشمولية **Comprehensiveness**: ونعني بها أن يوظف العلم والقانون والتربية في نسق متكامل شمولي. إذا أن لكل منها دور في حماية البيئة، وإذا ما اجتمعت معاً، ووجهت نحو مشكلة بعينها، فإنها لا محالة سوف تؤتي أكلها.
  - ٢ - الجدية **Seriousness**: ويقصد بها أن ننظر إلى الأمر بكل اهتمام وعناية، بعيداً عن التراخي والتواكل والاستهتار وتسويق الحلول .
  - ٣ - الحزم **Strictness**: ويعنى أن علينا، أفراداً وجماعات ومجتمعاً دولياً، أن نقف في وجه كل من تسول له نفسه الاعتداء على البيئة والتسبب في تدهورها. إن التراخي في تطبيق القوانين، أو هزالة نصوصها، قد عززت الاتجاهات السلبية لدى الكثيرين. وإذا ما طورت التشريعات بشكل ملائم، وإذا ما طبقت هذه التشريعات بشكل صارم فإنها لا محالة سوف تؤتي أكلها .
  - ٤ - الفردية **Individuality**: ويقصد بها التأكيد على الفوائد التي يجنبها الأفراد أنفسهم أكثر من التركيز على الفوائد التي ستجنحها الشعوب أو العالم بأكمله من ذلك .
  - ٥ - العالمية **Universality**: ويعني بها ضرورة إشراك المجتمع الدولي في التصدي لمشكلات البيئة .
- ثانياً: التحليل المفصل:

ويتناول هذا التحليل كل مجال على حده، وذلك بحسب ترتيبه بين مجالات الحقوق البيئية الأخرى، وذلك لمناقشة نتائج ترتيب كتب العلوم وفقاً لعدد حقوق الإنسان البيئية التي يشتمل عليها كل مجال، ونتائج ترتيب حقوق الإنسان البيئية التي يشتمل عليها كل مجال وفقاً لعدد الدروس التي تناولتها. لمتابعة عرض تفصيلي لمجالات الحقوق البيئية، وما تشتمل عليه من حقوق الإنسان البيئية التي أسفرت عنها نتيجة التحليل والتي رُتبت على ضوءها (انظر الملحق رقم ٨).

خلاصة وتوصيات البحث ومقترحاته :

وفيما يلي عرض لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج:

أولاً: التحليل المجمل لمحتواها: ويتناول مجالات حقوق الإنسان البيئية الرئيسية في محتوى كتب العلوم لمراحل التعليم العام بالجمهورية اليمنية من حيث الآتي:

(١) ترتيب كتب العلوم (عينة البحث) وفقاً لعدد حقوق الإنسان البيئية في محتواها، قد أسفرت نتائج التحليل عن الآتي :

١ - تصدر «كتاب الأحياء للصف الثالث من المرحلة الثانوية» ترتيب كتب العلوم، عينة البحث، حيث احتل الترتيب الأول في تناوله لحقوق الإنسان البيئية، حيث تضمن محتواه (٦٤) حقاً بيئياً، بلغ تكرارها (٧٢٣) تكراراً، بنسبة (١٠.٢٩%) من إجمالي التكرارات على المستوى العام، ثم تلاه «كتاب الكيمياء للصف الثالث الثانوي»، حيث تضمن محتواه (٦٠) حقاً بيئياً، بلغ تكرارها (٦٠٩) تكراراً، بنسبة (٨.٦٥%) من إجمالي التكرارات على المستوى العام .

٢ - في المقابل احتل كتابي «الفيزياء للصفين الأول والثاني من المرحلة الثانوية» المرتبة الأخيرة في ترتيب كتب العلوم عينة البحث وقد تضمن محتواهما على التوالي (٢٤)، (٢٣) حقاً بيئياً، بلغ تكرارهما على التوالي (٦١)، (٥٩) تكراراً، وقد بلغت نسبتهما في التضمين على مستوى التكرارات العام على التوالي (٠.٨٧%، ٠.٨٤%) .

(ب) : ترتيب مجالات حقوق الإنسان البيئية الرئيسية وفقاً لعدد الدروس التي تناولتها، فقد أسفرت نتائج التحليل عن الآتي :

١ - حظي الحق في بيئة تتاح فيها المشاركة بنشر الثقافة البيئية والتوعية بها بالترتيب الأول في ترتيب مجالات حقوق الإنسان البيئية في محتوى كتب العلوم لمراحل التعليم العام باليمن، إذ بلغ عدد الدروس التي تناولته (٧٣٣) درساً، بنسبة (٩٧.٣٤%) إلى مجموع الدروس عينة البحث.

٢ - جاء الحق في الحياة في بيئة نظيفة خالية من التلوث في الترتيب الثاني، بعدد دروس (٥٦٨) درساً، بنسبة قدرها (٧٥.٤%) .

٣ - احتل حق الحياة في بيئة آمنة وملائمة الثالث، بلغ عدد دروسه (٤٧٤) درساً، بنسبة (٦٢.٩%) .

٤ - شغل الحق في الاستثمار الأمثل للموارد البيئية الترتيب الرابع، وكان عدد دروسه (٤٣٠) درساً، بنسبة (٥٧,١٪).

٥ - أتى حق الحياة في بيئة مستدامة التنمية في الترتيب الخامس، حيث اهتم به (٣٩٩) درساً، بنسبة (٥٢,٩٪).

٦ - جاء الحق في الحصول على الخدمات البيئية الأساسية في الترتيب السادس، إذ عنى به (١٧٦) درساً، بنسبة (٢٣,٤٪).

٧ - شغل حق الحياة في بيئة تظلمها الحماية القانونية في الترتيب السابع والأخير إذ بلغ عدد دروسه (٢٢) درساً، بنسبة (٢,٩٪).

ثانياً : التحليل المفصل : ويتناول كل مجال على حده وذلك بحسب ترتيبه بين مجالات حقوق الإنسان البيئية الأخرى، وذلك من خلال الآتي :

(أ) : ترتيب كتب العلوم وفقاً لعدد الحقوق البيئية التي يشتمل عليها كل مجال على حدة .

(ب) : ترتيب حقوق الإنسان البيئية التي تشمل عليها كل مجال على حده وفقاً لعدد الدروس التي تناولتها تلك الحقوق.

أسفر التحليل عن وجود تسعون حقاً بيئياً، تنتمي إلى مجالات الحقوق البيئية السبعة. وفيما يلي تفصيل ذلك:

[١] الحق في بيئة تتاح فيها المشاركة بنشر الثقافة البيئية والتوعية بها: واشتمل على خمسة عشر حقاً بيئياً، بلغ تكرارها (١٥٧٠) ، بنسبة (٢٢,٣٧٪) من إجمالي تكرارات المستوى العام ، وفي ضوء ذلك أسفرت نتائج التحليل عن الآتي :

أ - حصل "كتاب الأحياء للصف الثالث الثانوي" على الترتيب الأول في تناوله (١١) حقاً بيئياً، بلغ تكرارها (١٤٤) تكراراً، بنسبة (٩,١٧٪) من إجمالي تكرارات هذا المجال، في المقابل جاءت كتب العلوم التالية في المرتبة الأخيرة في ترتيب كتب العلوم عينة البحث: حيث احتل "كتاب العلوم للصف الأول أساسي" الترتيب الحادي والعشرين، بنسبة (٠,٩٦٪) ، يليه "كتاب الفيزياء للصف الثاني من المرحلة الثانوية" الذي جاء في الترتيب الأخير، حيث تضمن محتواه (٧) حقوق بيئية بلغ تكرارها (٩) تكرارات، بنسبة (٠,٥٧٪) من إجمالي تكرارات هذا المجال .

ب - تصدر الحق في بيئة تتوفر فيها معلومات وبيانات شاملة على المواد الخطرة، إذ تناوله (٢٠٩) درساً، بنسبة (٢٨,٥٪) إلى مجموع دروس هذا المجال وعددها (٧٣٣)، في المقابل جاءت الحقوق البيئية التالية في المرتبة الأخيرة في ترتيب الحقوق: الحق في بيئة تتاح فيها المشاركة الشعبية التطوعية لحماية البيئة ، الذي جاء في الترتيب الثالث عشر، إذ تناوله درسان ، بنسبة

(٠.٣٪) يليه الحق في بيئة تتاح فيها عقد العديد من الندوات والمؤتمرات البيئية، والذي اهتم به درس واحد، بنسبة (٠.١٪) إلى مجموع دروس هذا المجال، وهذا الدرس كان في كتاب الأحياء للصف الثاني الثانوي وفي الترتيب الأخير احتل الحق في بيئة تتاح فيها تنظيم الفعاليات والاحتفالات والمناسبات البيئية، حيث اختفى هذا الحق تماماً من دروس كتب العلوم جميعها.

ت - [٢] حق الحياة في بيئة نظيفة خالية من التلوث؛ والذي اشتمل على إنشاء عشر حقاً بيئياً، بلغ تكرارها (١٣٨٨)، بنسبة (١٩.٧٨٪) من إجمالي تكرارات المستوى العام، وعلية أسفرت النتائج عن الآتي:

ث - تصدر كتاب الكيمياء للصف الثالث الثانوي، حيث تضمن محتواه (١١) حقاً، بلغ تكرارها (١٦٨)، بنسبة (١٢.١٪) من إجمالي تكرارات هذا المجال. بينما احتل كتاب الفيزياء للصف الأول من المرحلة الثانوية المرتبة الأخيرة في ترتيب كتب العلوم، حيث تضمن محتواه حقاً واحداً فقط وبنسبة (٠.٧٪).

ج - حظي الحق في بيئة نقية الهواء بالترتيب الأول، حيث اهتم به (١٠٢) درساً، بنسبة (٩.١٧٪) إلى مجموع دروس هذا المجال وعددها (٥٦٨)، وقد اختفى هذا الحق من دروس كتاب الفيزياء للصف الأول الثانوي. في المقابل احتل الحق في بيئة خالية من ظاهرة الأحياء العشوائية المرتبة الأخيرة، إذ اهتم به أربعة دروس، بنسبة (٠.٧٪) إلى مجموع دروس هذا المجال، وردت هذه الدروس في كتب العلوم التالية: علوم الصفوف الأول والثاني والرابع - الجزء الثاني - والخامس - الجزء الثاني - من مرحلة التعليم الأساسي.

[٣] حق الحياة في بيئة آمنة وملائمة؛ هذا المجال اشتمل على ثلاثة عشر حقاً بيئياً، بلغ تكرارها (١٢٥٨)، بنسبة (١٧.٩٣٪) من إجمالي التكرارات على المستوى العالم، وبناءً على ذلك فقد أسفرت النتائج عن الآتي:

ح - جاء كتاب الأحياء للصف الثالث من المرحلة الثانوية في الترتيب الأول، حيث تضمن محتواه (١٠) حقوق، بلغ تكرارها (١٧٤)، بنسبة (١٣.٨٣٪) من إجمالي تكرارات هذا المجال، أما كتاب الفيزياء للصف الثاني الثانوي فقد احتل المرتبة الأخيرة، حيث تضمن محتواه أربعة حقوق بيئية، بلغ تكرارها (٦) تكرارات، بنسبة (٠.٤٨٪).

خ - شغل الحق في بيئة لا يهدد الانقراض تنوعها الحيوي الترتيب الأول، إذ عنى بت (٩٧) درساً، بنسبة (٢٠.٥٪) إلى مجموع دروس هذا المجال وعددها (٤٧٤)، ومع ذلك فقد اختفى هذا الحق من دروس كتابي العلوم للصف الخامس والسابع من مرحلة التعليم الأساسي (الجزء الثاني). بينما حظي الحق في بيئة تتوفر فيها خطة لإدارة المحميات الطبيعية بالترتيب الحادي عشر، إذ تناوله خمسة دروس، بنسبة (١.١٪) وقد وردت هذه الدروس في كتب العلوم للصفين الخامس والسابع (الجزء الأول)، علوم

الصفين الثامن والتاسع من مرحلة التعليم الأساسي (الجزء الثاني)، يليه في المرتبة الأخيرة الحق في بيئة تتوفر فيها إستراتيجية واقعية تسعى لتحقيق الأمن البيئي، والذي اختفى من جميع دروس كتب العلوم (عينة البحث) .

[4] الحق في الاستثمار الأمثل للموارد البيئية ومنع تلوثها: والذي اشتمل على ثلاثة عشر حقاً بيئياً، بلغ تكرارها (١١٥١)، بنسبة (١٦.٤٠٪) من إجمالي التكرارات على المستوى العام، وهي نسبة اقل من نسبة المجال التالي الذي عدد دروسه اقل من هذا المجال، وعلى ضوء ذلك أسفرت نتائج التحليل عن الآتي :

أ - جاء كتب العلوم للصف التاسع - الجزء الثاني - من مرحلة التعليم الأساسي في مقدمة كتب العلوم، حيث تضمن محتواه (٩) حقوق بلغ تكرارها (١١٤)، بنسبة (٩.٩٠٪) من إجمالي تكرارات هذا المجال. بينما جاء كتاب العلوم للصف السابع - الجزء الثاني - في المرتبة الأخيرة في ترتيب الكتب، فقد تضمن محتواه ثلاثة حقوق بلغ تكرارها (٧)، بنسبة (٠.٦١٪) .

ب - تصدر الحق في بيئة تُستثمر ثرواتها المعدنية: بشكل أمثل، حيث عنى بت (١٠٤) درساً، بنسبة (٢٤.٢٪) إلى مجموع دروس هذا المجال وعددها (٤٣٠)، ومع ذلك فقد اختفى هذا الحق من دروس كتب العلوم التالية: علوم الصفين الرابع والسادس - الجزء الأول - من التعليم الأساسي، وفيزياء الصف الأول من المرحلة الثانوية، تلاه الحق في بيئة تُستثمر فيها طاقة الشمس والرياح والماء بشكل أمثل، بنسبة (١٣.٥٪)، ومع ذلك فقد أغفلت دروس الكتب التالية هذا الحق: علوم الصف التاسع - الجزء الأول - أساسي، وكيمياء الصفين الأول والثاني من المرحلة الثانوية. وفي المرتبة الأخيرة جاء الحقين التاليين: الحق في بيئة تُستغل محمياتها الطبيعية وتدار بشكل أمثل، الحق في بيئة تُستصلح أرضها وتملك حيث تناول كل منهما أربعة دروس، بنسبة (٠.٩٣٪) .

[5] الحق في بيئة مستدامة التنمية: والذي اشتمل على اثني عشر حقاً بيئياً، بلغ تكرارها (١٢٣٢)، بنسبة (١٧.٥٥٪) من إجمالي تكرارات المستوى العام، وهي نسبة أعلي من نسبة المجال السابق الذي عدد دروسه أكثر من عدد دروس هذا المجال التي بلغت (٣٩٩) درساً، وعليه فقد أسفرت النتائج عن الآتي :

ت - حظي كتاب الأحياء للصف الأول الثانوي بالترتيب الأول، حيث تضمن محتواه (٧) حقوق، بلغ تكرارها (١٢٦)، بنسبة (١٠.٢٣٪) من إجمالي تكرارات هذا المجال. أما كتاب الفيزياء للصف الثاني من المرحلة الثانوية فقد شغل المرتبة الأخيرة، حيث تضمن محتواه حقاً واحداً فقط، بتكرار (٦)، بنسبة (٠.٤٩٪) .

ث - تصدر الحق في بيئة يُهتم فيها بالصحة والنظافة العامة، حيث تناوله (٢٠٠) درساً، بنسبة (٥٠.١٪) إلى مجموع دروس هذا المجال، وفي المرتبة الأخيرة جاء الحق في بيئة تعطى فيها الأولوية للحاجات

الأساسية للفقراء والعاطلين ، إذ اهتمت بثلاثة دروس ، بنسبة (٠.٨٪) إلى مجموع دروس هذا المجال ، وقد وردت هذه الدروس في كتابين فقط هما : الأحياء للصفين الأول والثالث من المرحلة الثانوية .

أ - [٦] الحق في الحصول على خدمات بيئية أساسية : وقد اشتمل على إثناء عشر حقاً بيئياً ، بلغ تكرارها (٣٩٣) ، بنسبة (٥.٥٩٪) من إجمالي تكرارات المستوى العام ، وفي ضوء ذلك فقد أسفرت نتائج التحليل عن الآتي :

ب - احتلت كتب الأحياء للصفوف الثالث والثاني والأول من المرحلة الثانوية مقدمة ترتيب كتب العلوم ، حيث تضمن محتوى كل منها على التوالي (٤١ ، ٥٠ ، ٦٤) ، بنسبة تضمنين لكل منها على التوالي (١٦.٢٨٪ ، ١٢.٧٢٪ ، ١٠.٤٤٪) . أما كتب العلوم التالية فقد شغلت المرتبة الأخيرة في ترتيب الكتب : علوم الصفين الأول والثاني أساسي ، علوم الصف السادس - الجزء الثاني - أساسي ، حيث تضمن محتوى كل منها على حقاً واحداً ، بنسبة (٠.٢٥٪) .

ت - تصدر الحق في بيئة تتوفر فيها أنظمة ووسائل فاعلة للحصول على غذاء ودواء صحي وسليم ، إذ تناوله (٤١) درساً ، بنسبة (٢٣.٣٪) إلى مجموع دروس هذا المجال وعددها (١٧٦) ، ومع ذلك فقد اختفى هذا الحق من أغلب دروس كتب العلوم . وقد احتل الحق في بيئة تتوفر فيها الخدمات التعليمية المختلفة الترتيب العاشر والأخير (مكرر) ، إذ اهتمت بتدريس واحد ، بنسبة (٠.٦٪) إلى مجموع دروس هذا المجال ، وهذا الدرس كان في كتاب علوم الصف الثالث من مرحلة التعليم الأساسي .

[٧] الحق في بيئة تظلمها الحماية القانونية : واشتمل على ثلاثة عشر حقاً بيئياً ، بلغ تكرارها (٢٦) ، بنسبة (٠.٣٧٪) من إجمالي التكرارات للمستوى العام ، وعلية فقد أسفرت نتائج التحليل على الآتي :

أ - جاء كتاب العلوم للصف التاسع - الجزء الثاني - من المرحلة الأساسية في مقدمة ترتيب كتب العلوم ، حيث تضمن محتواه أربعة حقوق بلغ تكرارها (٧) ، بنسبة (٢٦.٩٪) من إجمالي تكرارات هذا المجال ، وقد احتلت كتب العلوم التالية المرتبة الأخيرة في ترتيب الكتب : علوم الصف الخامس - الجزء الأول - علوم الصف السادس - الجزء الثاني - وعلوم الثامن - الجزء الثاني - من التعليم الأساسي ، والأحياء للصف الأول ، والفيزياء للصف الثاني من المرحلة الثانوية ، حيث تضمن محتوى كل منها على حقاً واحداً فقط ، بنسبة (٣.٨٥٪) .

ب - تصدر الحق في بيئة تتأكد فيها قوانين حماية البيئة من التلوث المادي وغير المادي ، إذ عني بت (٤) دروس ، بنسبة (١٨.٢٪) إلى مجموع دروس هذا المجال وعددها (٢٢) ، وكذلك الحق في بيئة يتأكد في قوانينها مبدأ "من يلوث يدفع الثمن" جاء في الترتيب الأول (مكرر) ، بينما شغلت الحقوق التالية في المرتبة الأخيرة : الحق في بيئة تتأكد فيها قوانين حماية التربة من التلوث ، الحق في بيئة تتأكد فيها قوانين حماية الغذاء والدواء من التلوث ، الحق في بيئة تتأكد فيها قوانين حماية الكائنات الحية النادرة

من الانقراض، حيث اهتم بكل منها درس واحد، بنسبة (٤.٦٪) إلى مجموع دروس هذا المجال، أما الحقين التاليين: الحق في بيئة تتأكد فيها حقوق الإنسان البيئية في الدساتير والتشريعات والقوانين الوطنية، الحق في بيئة تتأكد فيها قوانين حماية الأحياء البحرية من التلوث والصيد الجائر، فقد خلت دروس كتب العلوم (عينة البحث) منهما .

#### **التوصيات :** في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث ، يمكن تقديم بعض التوصيات :

- ١ - إبراز دور وأهمية التربية والتعليم في التنقيف والتنوير بقضايا علاقة الإنسان ببيئته ، وحقوقه وواجباته ، لأهميتها في إعداد وتكوين الإرادة الإنسانية تجاه كل حق من حقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة .
- ٢ - الأخذ بالتربية القائمة على حقوق الإنسان بما فيها البيئية ، لأهميتها في إعداد وتكوين المواطن الصالح الذي يستشعر مسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه وبيئته .
- ٣ - إبراز دور التربية البيئية الفاعل في مواجهة أزمة حقوق الإنسان والبيئة من خلال إعداد الإنسان البيئي (Decollate) الذي يفهم نظم البيئة المعقدة فهماً يتجاوز مجرد المعرفة إلى الشعور بالمسؤولية حيالها .
- ٤ - الاهتمام بحقوق الإنسان البيئية وضرورة تضمينها بشكل صريح في محتوى الكتب المدرسية بشكل عام وكتب العلوم بشكل خاص .
- ٥ - الاهتمام بحقوق الإنسان نحو بيئته، والتأكد عليها في محتوى الكتب المدرسية بما فيها كتب العلوم .
- ٦ - الاهتمام بنشر ثقافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعليمها لضمان التنمية الكاملة للشخصية ، وخاصة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .
- ٧ - وضع دليل عمل للمعلمين يتضمن الإشارة إلى الوسائل والنشاطات والأساليب التدريسية التي تساعد على تعلم اكتساب المعارف والمهارات التي تؤدي إلى فعالية تعليم وتعلم مبادئ حقوق الإنسان البيئية ، وتدريب المعلمين على ذلك من خلال عقد الدورات التعليمية ، وورش العمل وحلقات النقاش .
- ٨ - تضمين محتوى مناهج العلوم مواقف تعليمية تتيح للمتعلمين استخدام وتطبيق ما تعلموه من مفاهيم ومبادئ في حقوق الإنسان البيئية في مواقف تعليمية جديدة .
- ٩ - تضمين مناهج العلوم العديد من النصوص الخاصة بالمعاهدات والدساتير والقوانين والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان البيئية لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز تعلم المفاهيم إلى جانب أهميتها .
- ١٠ - الاهتمام بتضمين مناهج العلوم في المراحل التعليمية جميع مجالات الحقوق باعتبار أنها حقوقاً هامة يجب أن يعرفها - جيداً - المتعلمون.

- ١١ - مراعاة التكامل والشمول في اختبار مفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان البيئية عند التخطيط لمناهج العلوم في كافة المراحل التعليمية، حتى لا يترتب على إغفال هذا المعيار التركيز على بعضها وإهمال مفاهيم ومبادئ أخرى لا تقل عنها أهمية .
- ١٢ - مراعاة التدرج والاستمرارية في تناول مفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان البيئية وتوزيعها على مناهج العلوم في مراحل التعليم العام (الأساسية، الثانوية)، وكذا نوعيتها وحجم تغطيتها بحسب مستوى نضج تلاميذ / طلبة كل صف من صفوف المراحل التعليمية المختلفة .
- ١٣ - مراعاة تحقيق الصلة بين مبادئ حقوق الإنسان البيئية وأنواع النشاط المرتبطة بتدريسها وكذا الخبرات التي تُقدم في إطارها بما يؤدي إلى تكوينها وتدعيمها وتنميتها .
- ١٤ - اقتراح بعض الأنشطة الأثرية التي يعتقد إن لها فعالية في تدعيم استيعاب المتعلمين لمفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان البيئية، بحيث ينصح المعلم باستخدامها في المواقف التعليمية الصفية واللاصفية.
- ١٥ - تنظيم لقاءات دورية مع الإدارة المدرسية والمعلمين وأولياء أمور المتعلمين للتوعية بمفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان البيئية ودور الأسرة في تعزيزها وتنميتها.
- ١٦ - تفعيل دور اللجان وجماعات أصدقاء البيئة المدرسية حتى يمارس ويطبق الطلبة من خلالها بعض مبادئ وقيم حقوق الإنسان البيئية عملياً .
- ١٧ - توفير المناخ الذي يشجع على مشاركة المتعلمين في العملية التعليمية في المناقشة وإبداء الرأي واتخاذ القرار داخل المجتمع المدرسي لتأكيد قيم المشاركة وقيم حقوق الإنسان البيئية .
- ١٨ - إدراج ثقافة حقوق الإنسان بما فيها البيئية في المخططات التنموية، وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار في أنشطة ووسائل الإعلام وبرامج مؤسسات المجتمع المدني .
- ١٩ - تقييم احتياجات المجتمع والبيئة في مجال التربية وحقوق الإنسان والبيئة، وصياغة الاستراتيجيات الفعالة كإستراتيجية الإنقاذ، ذات المرتكزات الخمس (الشمولية، الجدية، الحزم، الفردية، العالمية) لتعزيزها في جميع مراحل التعليم العام والمهني، وفي برامج التدريب ومحو الأمية وتعليم الكبار .
- ٢٠ - العناية بنشر ثقافة حقوق الإنسان البيئية وتعليمها من المنظور الإسلامي باعتباره يمثل حاجة مجتمعية وواجباً دينياً لا يجب التفریط فيه .
- ٢١ - التأكيد على أن تحقيق الوعي الصحيح بحقوق الإنسان عامة والبيئة خاصة وواجباته لدى المتعلمين يعد الخطوة الأولى لمواجهة كثير من المظاهر السلبية والانتهاك التي يعاني منها المجتمع والبيئة والتي تقف عائقاً أمام عجلة التنمية المستدامة .

٢٢ - توظيف العلم والقانون والتربية في نسق متكامل شمولي . إذ أن لكل منها دور في حماية البيئة ، وإذا ما اجتمعت معاً ، ووجهت نحو كل مشكلة بعينها ، فإنها لا محالة سوف تؤتي النتيجة المرجوة منها .

#### **المقترحات : يقترح الباحث إجراء الدراسات والبحوث الآتية :**

- ١ - تصور مقترح بمصفوفة تتضمن مفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان بما فيها البيئية في مناهج التعليم العام عامة والعلوم خاصة .
- ٢ - تصوير مقترح لتوزيع مفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان البيئية على محتوى مناهج العلوم لصفوف مراحل التعليم العام (الأساسية، والثانوية) في الجمهورية اليمنية.
- ٣ - طريقة عرض مفاهيم ومبادئ وقيم حقوق الإنسان البيئية في محتوى مناهج العلوم بكافة المراحل التعليمية المختلفة .
- ٤ - العلاقة بين اكتساب معلمي العلوم لمبادئ حقوق الإنسان البيئية واكتساب طلبتهم لها .
- ٥ - مدى وعي طلبة المعاهد الفنية والتقنية والزراعية بمبادئ حقوق الإنسان البيئية .
- ٦ - مدى تناول محتوى مساقات ومقررات برامج إعداد المعلمين لحقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة .
- ٧ - مدى وعي طلبة الجامعات وكلياتها المختلفة بمبادئ حقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة .
- ٨ - تصور مقترح في تضمين حقوق الإنسان عامة والبيئية خاصة وواجباته في برامج إعداد معلمي المستقبل .
- ٩ - إجراء مزيد من البحوث والدراسات لمحتوى كتب العلوم بالمراحل التعليمية المختلفة ، للتعرف على جوانب القوة والضعف فيها ، وصولاً إلى محتوى مناسب ومقبول لهذه الكتب يتوافق مع القضايا الحياتية المعاصرة ، ومنها حقوق الإنسان عامة وحقوقه البيئية خاصة .
- ١٠ - إجراء المزيد من البحوث والدراسات للتعرف على آراء المعلمين وطلابهم حول بعض المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان والبيئة في الأبعاد المختلفة .

#### **المراجع:**

- ١ - أحمد حسين : اللقاني ، فارعة حسن محمد ، ٢٠٠٣ : التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل . ط (٢) ، القاهرة : عالم الكتب .
- ٢ - أحمد محمد شجاع الدين ، ٢٠١٠ : تأثير النمو السكاني على التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية ، مجلة الباحث الجامعي ، جامعة إب ، العدد (٢٤) ، مارس : ٥٩ - ٨٤ .
- ٣ - أحمد الصمادي ، آخرون ، ١٩٩٧ : علم نفس النمو ، صنعاء : مطبعة الكتاب .
- ٤ - السيد على السيد شهدة ، ٢٠٠٩ : البيئة وأهم مشكلاتها ، القاهرة : مكتبة زهراء الشرق .

- ٥ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠١: دراسات حول تلوث البيئة: التقرير الأول، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
- ٦ - أماني مصطفى البساط، عبد الرحمن محمد السعدني، ٢٠٠٢: التنوير البيئي في مجلات الأطفال العربية - دراسة تحليلية نقدية - المؤتمر الدولي الثاني عشر ((حماية البيئة ضرورة من ضروريات الحياة))، الإسكندرية، ١٤ - ١٦ مايو .
- ٧ - ثناء مليجي السيد عودة، عبد الرحمن محمد السعدني، ٢٠٠٧: مناهج العلوم وحقوق الإنسان البيئية - دراسة تحليلية نقدية - المؤتمر العلمي الحادي عشر ((التربية وحقوق الإنسان))، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة طنطا، ٧، ٨-مايو: ١٦٢-٢٢٤ .
- ٨ - حسن عبد العال، ٢٠٠٧: التعليم وأزمة حقوق الإنسان وحياته: الواقع والمأمول، المؤتمر العلمي الحادي عشر ((التربية وحقوق الإنسان))، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة طنطا، ٧، ٨-مايو: ١١٣ - ١٦١ .
- ٩ - حورية على المالكي، ٢٠٠٠: مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج دولة قطر - دراسة تحليلية - وزارة التربية والتعليم القطرية، رقم التوثيق ١٠٩٥ .
- ١٠ - دينه شيلتون، ٢٠١٢: حقوق الإنسان وقضايا البيئة في المعاهدات المتعددة الأطراف - اعتمدت فيما بين ١٩٩١ و ٢٠٠١، جامعة نوتردام، منشور على موقع: المفوضية السامية للأمم المتحدة وحقوق الإنسان، تاريخ الزيارة، ٢٠١٢/١١/١٠ م .
- ١١ - راتب سلامة السعود، ٢٠١٠: الإنسان والبيئة: دراسة في التربية البيئية، عمان: دار الثقافة .
- ١٢ - رشدي أحمد طعمية، ٢٠٠٤: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، القاهرة: دار الفكر العربي .
- ١٣ - سعيد محمد السعيد، آخرون، ٢٠٠٥: قراءات في الدراسات البيئية - الجزء الثاني - قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس .
- ١٤ - شبل بدران، ١٩٩٢: مكانة حقوق الإنسان في المناهج والكتب المدرسية بالنسبة للتعليم الثانوي في مصر، التربية المعاصرة، القاهرة، العدد (٦٢)، السنة (١٩): ٥ - ٩٢ .
- ١٥ - صالح بن عبد العزيز النصار، ٢٠٠٣: دور المناهج المدرسية في جنوب أفريقيا في التحول من العنصرية إلى الديمقراطية، ندوة بناء المناهج، كلية التربية، جامعة الملك سعود، مايو .
- ١٦ - عبد الرزاق يحيى الأشول، ٢٠١٠: مدى تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد (١٠٥)، الجزء الثاني، يوليو: ١٤٩ - ١٨٦ .
- ١٧ - عبد الملك طه عبد الرحمن الرفاعي، ٢٠٠٧: التربية العلمية وتحقيق المواطنة البيئية، المؤتمر العلمي الحادي عشر ((التربية وحقوق الإنسان))، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة طنطا، ٧، ٨-مايو: ٢٤٥ - ٢٥٨ .
- ١٨ - عبد المنعم مصطفى المقمر، ٢٠١٢: الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة، العدد (٣٩١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس .

- ١٩ - على مهران هشام، ٢٠١٢: حقوق الإنسان البيئية: منشور على
- ٢٠ - <http://www.mn940.net/forum32> <http://www.ecole.edunet.tn/> ، تاريخ الزيارة: نوفمبر / ٢٠١٢ م.
- ٢١ - قسم المناهج وطرق التدريس (بدون): علوم البيئة - الجزء الأول، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- ٢٢ - محمد المخلافي، عبد الكافي الشرجبي، ٢٠٠٢: مكانة حقوق الإنسان في مناهج التعليم الثانوي، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان .
- ٢٣ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠: إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان الصادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان : جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، الإسلامي، ١٣ - ١٦ أكتوبر.
- ٢٤ - مصطفى عبد الله إبراهيم طنطاوي، ٢٠٠٤: تصور مقترح لتضمين قضايا حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية وأثره على تنمية الوعي المعرفي والاتجاهات نحو تعليمها لدى الطلاب المعلمين، المؤتمر السنوي السادس عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ((تكوين المعلم))، ٢١ - ٢٢ يوليو، المجلد الثاني: ٥٥١ - ٦٠٤ .
- ٢٥ - مصطفى عبد الله إبراهيم طنطاوي، ٢٠١١: نشر ثقافة حقوق الإنسان وواجباته وتعليمها في برامج إعداد المعلم من المنظور الإسلامي، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد (١٢٢) الجزء الأول ديسمبر: ١٥٩ - ١٩٥ .
- ٢٦ - مصطفى كامل السيد، ٢٠٠٢: حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في التعليم الأساسي في مصر، في: الباقر العفيف وعصالدين بن محمد حسن (محررين): الرهان على المعرفة: حول قضايا تعليم حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: ٢٤٢ - ٢٥٨ .
- ٢٧ - منذر - شجاع الدين، ٢٠٠٦: التربية على مبادئ حقوق الإنسان ودمج مفاهيمها في مناهج التعليم الرسمي، المجلة اليمنية لحقوق الإنسان، وزارة حقوق الإنسان، صنعاء، العدد (٢): ص ١٥٥ - ١٦٠ .
- ٢٨ - منظمة العفو الدولية (اليونيسيف): الخطوات الأولى : دليل تعليم حقوق الإنسان
- ٢٩ - <http://www.amnesty-arabic.org/text/hre/fsteps/part2/fsteps-ch2-2.htm>
- ٣٠ - نادية العظيم، محمد سلام، ١٩٩٥: واقع تعليم حقوق الإنسان وحياته الأساسية بالتعليم الثانوي وصيغة تطويره في مصر، التربية الجديدة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، العدد (٥٨)، ديسمبر .
- ٣١ - نعمة مصطفى رقبان، أخريات، ٢٠١٣: وعي وممارسات ربات الأسر لحماية البيئة المنزلية من التلوث وعلاقة ذلك بسلوكهن الاستهلاكي، مجلة البحوث البيئية والطاقة، جامعة المتوفية، العدد الثاني، المجلد الأول، يناير: ١٩ - ٤١ .

- ٣٢ - ياسين على محمد المقلحي، ٢٠١٢: الأخلاقيات البيئية والتصورات المستقبلية لعلاقة الإنسان بالبيئة العالمية والمحلية واحتمالات تحققها من وجهة نظر طلبة كلية التربية بالنادرة، مجلة البحوث البيئية والطاقة، جامعة المنوفية، العدد الأول، المجلد الأول، يوليو: ١٧-٧٤.
- ٣٣ - يحيى لطفي نجم، ١٩٩٦: برنامج مقترح لتعليم حقوق الإنسان في مادة التاريخ وأثره على تحصيل هذه الحقوق وممارستها لدى طلاب شعبة التاريخ بكلية التربية جامعة الأزهر، التربية، مجلة تصدرها كلية التربية جامعة الأزهر.
- ٣٤ - Bawrne,R,et.al.1997: School-Based Understanding of Human Rights in Four Countries Acommon Wealth Study, London DFID.
- ٣٥ - Holsti, E, 1982: Content Analysis For the Social Studies Sciencec and Humanities N.Y.Addison. Wesley Publisng Company.
- ٣٦ - Rowe,D.2005: ((The Development of Political Thinking in School Students: AnEnglish Perspective)) International Journal of Citizenship and Teacher Education, July, 1(1).